مصرف ليبيا المركزي

CENTRAL BANK OF LIBYA

التقرير السنوي

الستـــــــــــون

السنـــة المـالـيـــة

2016

مصرف ليبيا المركزي
CENTRAL BANK OF LIBYA
www.cbl.ly

الستون

السنة الماليـــة

2016

- حقوق الطبع والنشر محفوظة 2016 ©
- صدر هذا التقرير عن مصرف ليبيا المركزي، ويُسْمح الإقتباس من هذا التقرير، والرُجوع إليهِ، شريطة ذكر المصدر.

- تُوجّه جميع المُراسلات المُتَعَلِّقة بِهذا التقرير إلى إدارة البُحوث والإحصاء بمصرف ليبيا المركزي، على العُنوان التالي:

- ص.ب 1103 طرابلس – ليبيا
- بريد إلكتروني: ecorestat@cbl.gov.ly
- الموقع الإلكتروني: www.cbl.gov.ly

بسم الله الرحمن الرحيم

مصرف ليبيا المركزي

الإدارة العامة / طرابلس

هاتف : 9 / 3333591-21 (218) + بريد مصور (فاكس) : 4441488 – 21 (218) +

السويفت :CBLJLYLXXXX الموقع الإلكتروني : www.cbl.gov.l y

الفـروع

فرع بنغازي :

هاتف : 8/ 9091161 – 61 (218) +

بريد مصور (فاكس) : 9091169 – 61 (218) +

فرع سرت :

هاتف : 4 / 63750 – 54 (218) +

بريد مصور (فاكس) : 5265142 - 54 (218) +

فرع سبها :

هاتف : 3/ 627771 –71 (218) +

بريد مصور (فاكس) : 621800 – 71 (218) +

إدارة البحوث والإحصاء

هاتف : 4773901 –21 (218) +

بريد مصور (فاكس) : 4773903 – 21 (218) +

بريد إلكتروني : ecorestat@cbl.gov.l y

تقديم 9

الجزء الأول
التطورات الاقتصادية الدولية والعربية

أولاً : التطورات الاقتصادية الدولية 12
- نظرة عامة 12
- النمو الاقتصادي 13
- البطالة 16
- التضخم 16
- التجارة العالمية 17
- أسعار صرف العملات الدولية الرئيسية 19
- أسعار سلع التجارة العالمية..... 20
- التطورات النفطية الدولية 21
  - العرض 21
  - الطلب 22
  - الأسعار 25

ثانياً : التطورات الاقتصادية العربية 26

الجزء الثاني
التطورات الاقتصادية المحلية

أولاً: القطاع الحقيقي

- الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 36
- الناتج المحلي الإجمالي الاسمي 36
- معدل التضخم 41
- العاملون بالنشاط الاقتصادي..... 42
- التطورات النفطية المحلية 44
  - الإنتاج المحلي من النفط الخام 44
  - صادرات النفط الخام 46
  - أسعار النفط الخام 47
  - إنتاج الغاز الطبيعي 48
  - الإنتاج المحلي من المشتقات النفطية 49
  - الإنتاج المحلي من البتروكيماويات 49

- لاستهلاك المحلي من المشتقات النفطية..... 50

ثانياً: المالية العامة

● قانون الميزانية العامة للسنة المالية 2016..... 51
- الموقف التنفيذي للميزانية العامة للسنة المالية 2016 51
الإيرادات 51
المصروفات 52

ثالثاً: القطاع الخارجي

● ميزان المدفوعات 54
- الحساب الجاري 54
- الحساب الرأسمالي والمالي 55
● التجارة الخارجية 57

رابعاً: التطورات النقدية

● التطورات النقدية 64
- القاعدة النقدية والعوامل المؤثرة فيها 64
- عرض النقود والعوامل المؤثرة فيه 66
- سعر صرف الدينار الليبي 67
● مصرف ليبيا المركزي 69
- جانب الأصول 69
- جانب الخصوم 70
● المصارف التجارية 73
- تطور الاصول 73
- تطور الخصوم 76
● المصرف الليبي الخارجي 81
● المصارف المتخصصة 88
- مصرف التنمية 88
- المصرف الزراعي 89
- مصرف الادخار والاستثمار العقاري 89
- المصرف الريفي 90

خامساً: المؤسسات المالية غير المصرفية

- المؤسسة الوطنية للاستثمار 91
- صندوق التقاعد 93

تقديم

يسر مصرف ليبيا المركزي أن يقدم تقريره السنوي الستون للعام 2016، متضمناً أهم التطورات الاقتصادية والمالية على المستوى الدولي، العربي والمحلي. يُستَهل التقرير بتقديم بيانات عن التطورات التي شهدها الاقتصاد الدولي خلال السنة المالية 2016، ثم يستعرض لمحة موجزة عن أبرز التطورات الاقتصادية العربية، مشيراً إلى نشاط بعض المؤسسات والهيئات المالية العربية ودورها في اقتصادات الدول العربية خلال العام موضوع التقرير. بعد ذلك يستعرض التقرير أهم التطورات النقدية والمصرفية والمالية التي شهدها الاقتصاد الليبي للسنة المالية 2016، نظراً لحالة الانقسام السياسي، وتدهور الأوضاع الأمنية خلال عام 2016، والتي أدت إلى إنخفاض تصدير النفط، فقد انعكست هذه العوامل سلباً على المشهد الاقتصادي الليبي مما أثر سلباً على معدل نمو الناتج المحلي النفطي الذي يشكل أكثر من 60.0% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي , وقد كان أيضاً للإنخفاض الحاد في إنتاج وتصدير النفط، إنعكاسات على تدني إيرادات الميزانية العامة لعام 2016، وعلى إنخفاض قيمة الدينار الليبي وإرتفاع معدل التضخم ليصل إلى 25.9%.

أما على صعيد التطورات النقدية والمصرفية، فقد شهدت السيولة المحلية زيادة بنحو 17,714.6 مليون دينار، أي بنسبة زيادة 22.5% لتصل إلى 96,320.9 مليون دينار، مقابل 78,606.3 مليون دينار في نهاية عام 2015.

وفي إطار التطورات المصرفية، فقد شهدت الميزانية المجمعة للمصارف التجارية العاملة في ليبيا، تطورات في مُجمل بنودها على جانبي الأصول والخصوم، ليصل إجمالي الأصول داخل الميزانية المُجمعة إلى 103,455.1 مليون دينار في نهاية عام 2016، مقابل 90,233.4 مليون دينار في نهاية سنة 2015، كما إرتفع رصيد النقدية بالخزائن، ليصل في نهاية السنة موضوع التقرير إلى 13,492.7 مليون دينار، مقابل 7,825.0 مليون دينار في نهاية سنة 2015، ويرجع الإرتفاع في رصيد النقدية، إلى الإرتفاع في عمليات المقاصة بين المصارف، وفيما بلغ رصيد ودائع المصارف فيما بينها ولدى الغير 62,306.5 مليون دينار في نهاية سنة 2016، فقد إنخفض رصيد القروض والتسهيلات الائتمانية للمصارف التجارية إلى 18,770.3 مليون دينار في نهاية العام محل التقرير، مقابل 20,212.8 مليون دينار في نهاية العام 2015، وقد تركز الإنخفاض في رصيد

القروض والتسهيلات الائتمانية في السلف الاجتماعية، أما فيما يتعلق بجانب خصوم المصارف التجارية، فقد إرتفعت أرصدة ودائع العملاء لدى المصارف التجارية لتصل في نهاية عام 2016 إلى 83,407.6 مليون دينار، مقابل 71,257.1 مليون دينار في نهاية عام 2015.

وفي مجال أنشطة بعض المؤسسات المالية غير المصرفية، فقد تضمن التقرير نشاط بعض المؤسسات غير المصرفية التي تؤدي دوراً مهماً في الاقتصاد الوطني. وتجدر الإشارة إلى أنه في ظل الظروف الراهنة، فقد تعذر الحصول على بيانات تعكس وضع هذه المؤسسات.

وأخيراً وإذ نُعرب عن شكرنا وتقديرنا لكافة الوزارات والمؤسسات والأجهزة العامة ذات العلاقة على تعاونها ومساهمتها في توفير البيانات والإحصاءات الضرورية لإعداد هذا التقرير، فإننا نسأل الله عز وجل، أن يُكّلل جهودنا ومساعينا جميعاً بالتوفيق والنجاح لما فيه الخير والصلاح لوطننا ليبيا.

والله ولي التوفيق

مصرف ليبيا المركزي

الجزء الأول
التطورات الاقتصادية الدولية والعربية

أولاً : التطورات الاقتصادية الدولية

● **نظرة عامة :**

سجل الاقتصادي العالمي خلال العام 2016، تباطئ طفيف في معدل النمو بلغ 3.3%، مقابل معدل قدره 3.5% خلال عام 2015، ويعد هذا النمو الأضعف منذ عام 2008، وذلك بسبب التحديات الاقتصادية التي تخللت النصف الأول من عام 2016، والذي كان من احد أسبابها إضطراب الأسواق العالمية، حيث وصلت خسائر مؤشر سوق وول ستريت مع بداية شهر يناير إلى اكثر من 9.0%، وفي شهر فبراير سجلت أسعار خام برنت أدنى مستوى لها منذ عام 2003، حيث وصلت إلى نحو 27.7 دولار للبرميل، بالإضافة إلى بطء تعافي الاقتصاد العالمي من جهة، ومن جهة أخرى جاءت نتائج الاستفتاء في المملكة المتحدة لصالح الخروج من الأتحاد الاوروبي، الأمر الذي نتج عنه تقلبات اقتصادية سلبية على اقتصاديات كل من المملكة المتحدة ومنطقة اليوروعلاوة على ذلك الانخفاض الحاد في قيمة كل من الجنيه الإسترليني واليورو في الأسواق العالمة .

وفي النصف الثاني من العام موضوع التقرير، فقد شهدت فقد شهدت تحسن في الظروف الاقتصادية بفعل مجموعة من العوامل المؤثرة، كان أبرزها إتفاقية منظمة الدول المنتجة للنفط الأوبك لتخفيض إنتاجها بما يقارب 1.2 مليون برميل يومياً، ليصل إنتاجها إلى ما يقارب 32.5 مليون برميل يومياً ابتداءً من يناير 2017، ونتيجةً لهذا الأتفاق شهدت أسواق السلع الأولية إنعكاسات إيجابية، فإرتفع سعر النفط الخام إلى اكثر من 50 دولار للبرميل. وفي شهر ديسمبر2016، توصلت منظمة الأوبك إلى اتفاق مع الأعضاء خارج المنظمة إلى خفض الإنتاج بما يقارب 558 الف برميل يومياً، الأمر الذي دفع بالمزيد من المؤشرات الإيجابية في أسواق السلع الأولية، حيث ارتفع سعر النفط الخام إلى ما يقارب 57 دولار للبرميل. ومن الأحداث الاقتصادية الأخرى التي كان لها أثر إيجابي على الأوضاع الاقتصادية خلال عام 2016، هو إعلان الفيدرالي الأمريكي برفع سعر الفائدة بواقع ربع نقطة أساس، أي بنسبة 0.25%، ليتراوح بذلك سعر الفائدة ما بين 0.50% و0.75%، الأمر الذي إنعكس بشكل مباشر على إرتفاع قيمة الدولار الأمريكي أمام العملات الدولية الرئيسية الأخرى.

● **النمو الاقتصادي :**

شهد معدل نمو الاقتصاد العالمي تباطؤاً خلال العام موضوع التقرير ليصل إلى 3.3%، مقابل معدل نمو بلغ 3.5% في عام 2015، حيث ظهر هذا التباطؤ في كل من الولايات المتحدة الأمريكية، منطقة اليورو، المملكة المتحدة والهند، وذلك بسبب ضعف التعافي الاقتصادي في الدول المتقدمة، نتيجة لضعف الإنفاق الخاص وضعف نمو معدلات الأستثمارات من جهة، ومن جهة أخرى أثرت حالة عدم اليقين السياسي التي مرت بها كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة سلبا على معدلات النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة، حيث سجل النمو الاقتصادي لهذه المجموعة من الدول، إنخفاضاً بمعدل قدره 1.7% لعام 2016، مقارنة بمعدل بلغ 2.1% لعام 2015، وقد سجل الاقتصاد الأمريكي إنخفاضاً قدره 1.5% خلال العام موضوع التقرير، مقارنة بنسبة 2.6% خلال عام 2015، ويرجع السبب وراء هذا الإنكماش، إلى الأداء المتواضع للاقتصاد الأمريكي خلال النصف الأول من عام 2016، وذلك بسبب الأداء الضعيف والمضطرب للأسواق العالمية في بداية العام.

أما فيما يتعلق بمنطقة اليورو، فقد سجل النمو الاقتصادي معدل قدره 1.8%، مقارنة بمعدل بلغ 2.0% في عام 2015، ويعزى هذا التباطؤ في النمو بشكل رئيسي، إلى نتائج استفتاء المملكة المتحدة لصالح الخروج من الأتحاد الأوربي والذي أثر سلباً على سعر صرف اليورو، مقابل العملات الأخرى، حيث سجل اليورو أقل سعراً له منذ عام 2003، والذي بلغ (1.0352) أمام الدولار الأمريكي، بالإضافة إلى أستمرار النمو المتباطئ والضغوط الإنكماشية في بعض الدول في الأتحاد مثل إيطاليا، أسبانيا واليونان. أما فيما يخص المملكة المتحدة، فقد سجل النمو الاقتصادي خلال عام 2016، 1.8%، مقارنة بمعدل قدره 2.2% لعام 2015، ويرجع السبب الرئيسي لهذا التباطؤ في وتيرة النمو إلى التغير في سياسات المملكة الخارجية مع الأتحاد الأوروبي، الأمر الذي نتج عنه إنخفاضاً ملحوظاً في قيمة الجنيه الأسترليني، حيث خسر الجنيه الأسترليني، أكثر من 11% من قيمته أمام الدولار الأمريكي، وفي أكتوبر 2016 سجل الجنيه الأسترليني، أقل سعراً له منذ 31 عاماً ليصل إلى (1.2135) أمام الدولار الأمريكي، هذا بالإضافة إلى التداعيات والتقلبات الاقتصادية السلبية التي أعقبت نتائج التصويت، والتي أدت إلى تباطؤ في نمو كافة قطاعات الاقتصاد الرئيسية.

وبالنسبة لاقتصاديات الدول النامية والأسواق الناشئة، فقد إرتفع النمو الاقتصادي ليصل إلى 4.4% لعام 2016، مقابل معدل بلغ 4.2% لعام 2015، وعلى الرغم من هذا الإرتفاع إلا أن هذا المعدل يخفي وراءه تطورات متباينة لدول هذه المجموعة، فقد سجل النمو الاقتصادي إنخفاضا لكل من دول وسط وشرق اوروبا، أمريكيا اللأتينية والكاريبي، ودول جنوب الصحراء الأفريقية بمعدلات بلغت 3.2%، 0.6-% و1.4% على التوالي، ويرجع السبب في تباطؤ النمو لدول وسط وشرق أوروبا، إلى الإنكماش الحاد للاقتصاد التركي بسبب تدني الإيرادات السياحية، أما على صعيد اقتصاديات دول أمريكيا اللأتينية والكاريبي، فيرجع السبب وراء هذا الإنكماش إلى الركود الذي تمر به اقتصادات كل من الأرجنتين والبرازيل.

وتجدر الإشارة إلى أن النمو الاقتصادي لدول آسيا، سجل 6.5% في عام 2016، مقارنةً بمعدل قدره 6.7% لعام 2015، ويعزى هذا التباطؤ إلى تراجع وتيرة النمو في اقتصاد دولتي الصين والهند، حيث سجل الاقتصاد الصيني نمواً بلغ 6.7% لعام 2016، مقارنة معدل قدره 6.9% لعام 2015، على الرغم من الإصلاحات الهيكلية التي تنفذها الحكومة الصينية لجانب العرض لرفع توقعات وثقة السوق لتحقيق نمواً أكثر إستدامة من خلال التحول إلى نمط اقتصادي متنوع يعتمد بشكل كبير على الأستهلاك المحلي والخدمات، إلا أن الاقتصاد الصيني لازال يواجه بيئة خارجية معقدة مع التعافي التدريجي في النمو الاقتصادي العالمي وضعف حركة التجارة. أما فيما يتعلق بالاقتصاد الهندي، فقد سجل نمواً في عام 2016 بلغت نسبته 7.1%، مقارنة بمعدل قدره 7.9% لعام 2015، ويعزى هذا التباطؤ بشكل رئيسي، إلى الإنخفاض الحاصل في معدل نمو الأستثمار، هذا بالإضافة إلى تراجع الإنتاج الصناعي بنسبة 3.4% خلال عام 2016.

أما بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فتشير البيانات إلى إرتفاع معدل النمو الاقتصادي بشكل ملحوظ في عام 2016، مسجلاً معدل نمو نسبته 5.0%، مقارنة بمعدل نسبته 2.6% لعام 2015، أما في الدول العربية المصدرة للنفط، والتي تعتمد بشكل كبير على النفط كمحرك للنمو الاقتصادي، فقد تراجع النمو الاقتصادي لهذه الدول، بسبب الإنخفاض الحاد لمتوسط أسعار النفط العالمية، حيث شهد الاقتصاد السعودي تراجعاً ملحوظاً خلال عام 2016، ليصل معدل نموه إلى 1.7%، مقارنة بمعدل قدره 4.1% لعام

2015، وفي المقابل حققت بعض الدول العربية المستوردة للنفط نمواً اقتصادياً بطيئاً خلال عام 2016، ويرجع السبب الرئيسي في هذا النمو إلى إنخفاض أسعار النفط العالمية.

جدول رقم (1) : معدلات النمو الحقيقي في العالم

" نسب مئوية "

مجموعة الدول	2014	2015	2016
العالم :	**3.6**	**3.5**	**3.3**
البلدان الصناعية:	**2.0**	**2.1**	**1.7**
الولايات المتحدة الأمريكية	2.4	2.6	1.5
دول منطقة اليورو	1.2	2.0	1.8
اليابان	0.3	1.2	1.0
المملكة المتحدة	3.1	2.2	1.8
دول صناعية أخرى	2.9	1.9	2.3
البلدان النامية والأسواق الناشئة أخرى(*) :	**4.7**	**4.2**	**4.4**
بلدان وسط وشرق أوروبا	3.9	4.7	3.2
بلدان الكومنولث المستقلة	1.1	- 2.2	0.4
آسيا	6.8	6.7	6.5
- الصين	7.3	6.9	6.7
- الهند	7.2	7.9	7.1
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	2.7	2.6	5.0
- المملكة العربية السعودية	3.7	4.1	1.7
أمريكا اللاتينية والكاريبى	1.2	0.1	- 0.6
أفريقيا جنوب الصحراء	5.1	3.4	1.4

المصدر : صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصادي العالمي.

* الأسواق الناشئة تشمل : البرازيل، بولندا، تشيلي، جنوب إفريقيا، جمهورية التشيك، كوريا الجنوبية، كولومبيا، المجر، المكسيك .

شكل (1) : معدلات النمو الحقيقي في العالم

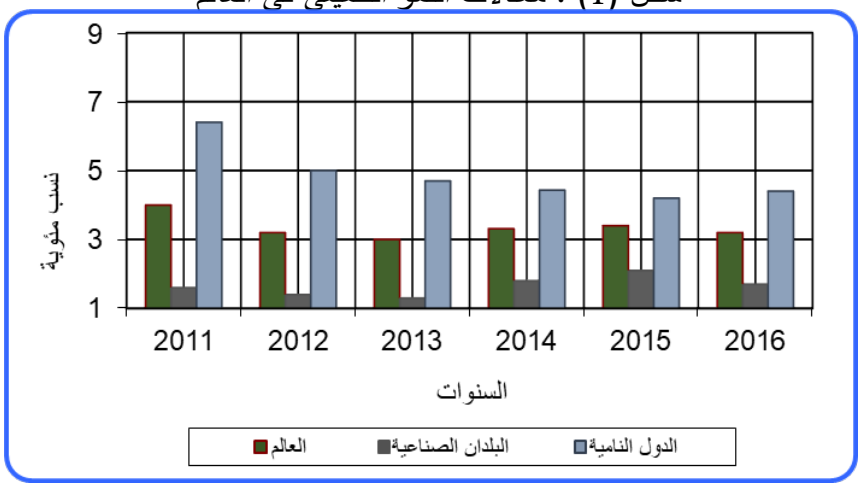

● **البطالة :**

شهدت معدلات البطالة في الدول الصناعية خلال عام 2016 إنخفاضاً وصل إلى 6.2%، مقابل 6.6% عام 2015، وقد كان التحسن في معدلات البطالة خلال عام 2016 واضحاً في الولايات المتحدة الأمريكية لتصل إلى 4.9%، مقارنةً بمعدل بلغ 5.3% لعام 2015، وذلك بسبب زيادة عدد الوظائف في الأنشطة المالية وخدمات الأعمال والرعاية الصحية، في حين إنخفضت معدلات البطالة في المملكة المتحدة لتصل إلى 4.9%، مقارنة بمعدل نمو بلغ 5.4 لعام 2015. كما شهدت معدلات البطالة في منطقة اليورو، إنخفاضاً وصل إلى 10.0% خلال عام 2016، مقابل 10.9% خلال عام 2015، ويعزى هذا الإنخفاض في نسب البطالة في منطقة اليورو، إلى أستمرار برنامج الهيكلة التي قامت بها الحكومة الأسبانية لسوق العمل حيث إنخفضت نسبة البطالة إلى 19.6% لعام 2016 مقابل 22.1% عام 2015، بالإضافة إلى إنخفاض معدل البطالة في ألمانيا لتصل إلى 4.2% مقابل 4.6%.

جدول رقم (2) : معدلات البطالة في الدول الصناعية

" نسب مئوية "

مجموعة الدول	2015	2016
الدول الصناعية	6.6	6.2
الولايات المتحدة الأمريكية	5.3	4.9
دول منطقة اليورو	10.9	10.0
المملكة المتحدة	5.4	4.9
اليابان	3.9	3.1
ألمانيا	4.6	4.2
مصر	12.9	12.7
تونس	15.0	14.0
أسبانيا	22.1	19.6

المصدر : صندوق النقد الدولي، المرجع السابق.

● **التضخم :**

شهدت معدلات التضخم العالمية إرتفاعاً خلال عام 2016، وذلك بسبب زيادة أسعار السلع الأساسية، ففي الدول الصناعية شهدت معدلات التضخم بشكل عام إرتفاعاً خلال عام 2016، لتصل إلى 0.8%، مقابل 0.3% عام 2015، حيث إرتفعت معدلات التضخم في

دول منطقة اليورو إلى 0.2% عام 2016، مقارنةً بـ 0.0% عام 2015، كذلك الحال في كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة فقد شهدت معدلات التضخم إرتفاعاً مقارنةً بعام 2015، وذلك بسبب زيادة أسعار الخدمات الصحية والمواصلات هذا بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، أما فيما يخص المملكة المتحدة فكانت أسعار خدمات المطاعم والفنادق السبب الرئيس وراء إرتفاع التضخم. غير أن مستويات التضخم في البلدان النامية والأسواق الناشئة إنخفضت لتصل إلى 4.4% خلال عام 2016، مقابل 4.7% خلال عام 2015، وجاء هذا التراجع كمحصلة للإنخفاض الحاد لمعدلات التضخم في كل من دول الكومنولث المستقلة ودول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث وصلت مستويات التضخم فيها نسبة 8.3% و4.9% على الترتيب لعام 2016، مقارنة بنسب بلغت 15.5% و5.9% لعام 2015.

جدول رقم (3) : معدلات التضخم في العالم

" نسب مئوية "

مجموعة الدول	2014	2015	2016
الدول الصناعية:	**1.4**	**0.3**	**0.8**
الولايات المتحدة الأمريكية	1.6	0.1	1.3
دول منطقة اليورو	0.4	0.0	0.2
اليابان	2.8	0.8	-0.1
المملكة المتحدة	1.5	0.1	0.7
الدول النامية وأسواق ناشئة أخرى:	**4.7**	**4.7**	**4.4**
دول وسط وشرق أوروبا	4.1	3.2	3.2
دول الكومنولث المستقلة	8.1	15.5	8.3
آسيا	3.5	2.7	2.8
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	6.6	5.9	4.9
أفريقيا جنوب الصحراء	6.3	7.0	11.3

المصدر :صندوق النقد الدولي، المرجع السابق.

● **التجارة العالمية:**

شهد معدل نمو التجارة العالمية إنخفاضاً خلال عام 2016 ليصل إلى 2.3%، مقابل 2.7% عام 2015، ويعزى ذلك إلى إنخفاض معدل نمو كلاً من صادرات وواردات الدول الصناعية، حيث وصل معدل صادراتها في عام 2016 إلى 2.0%، مقابل 3.7% في عام 2015، كما شهدت واردات هذه المجموعة من الدول إنخفاضاً أيضاً وصل إلى 2.7% عام

2016، مقابل 4.4% في عام 2015. ويعزى التراجع في معدل نمو التجارة العالمية في الدول الصناعية بشكل أساسي إلى تباطؤ نمو الأستثمار، خاصة خلال النصف الأول من العام. أما فيما يتعلق بالدول النامية والأسواق الناشئة الأخرى، فقد شهد معدل نمو صادراتها إرتفاعاً ليصل إلى 2.6% عام 2016، مقابل 1.4% عام 2015، في حين شهدت معدلات نمو واردات هذه المجموعة من الدول إرتفاعاً لتصل إلى 1.8% عام 2016، مقابل 0.8-% خلال عام 2015، وذلك بسبب تحسن الظروف الاقتصادية لدول هذه المجموعة، حيث شهدت كل من الهند، الصين، روسيا، ودول الكومنويلث المستقلة إنتعاشا قوياً لنمو التجارة في هذه الدول.

جدول رقم (4) : معدلات نمو التجارة العالمية

" نسب مئوية "

مجموعة الدول	2014	2015	2016
إجمالي التجارة العالمية	3.7	2.7	2.3
الدول الصناعية :			
الصادرات	3.9	3.7	2.0
الواردات	3.9	4.4	2.7
الدول النامية والأسواق الناشئة الأخرى :			
الصادرات	2.8	1.4	2.6
الواردات	4.0	- 0.8	1.8

المصدر : صندوق النقد الدولي، المرجع السابق.

أما على صعيد الحساب الجاري في موازين مدفوعات الدول حول العالم، فقد شهد عام 2016 تطورات متباينة في فوائض وعجوزات العديد من البلدان، فقد إرتفع فائض الحساب الجاري الإجمالي للدول الصناعية من 295.8 مليار دولار عام 2015، ليصل إلى 316.7 مليار دولار عام 2016، وذلك كمحصلة لإرتفاع فوائض الحساب الجاري لكل من دول منطقة اليورو واليابان، في المقابل إرتفع عجز الحسابات الجارية للدول النامية والأسواق الناشئة الأخرى ليصل إلى 90.6 مليار دولار لعام 2016، مقارنةً بعجز بلغ 59.7 مليار دولار عام 2015، ويرجع السبب في ذلك إلى عجوزات الحسابات الجارية المسجلة لمعظم الدول النامية.

جدول رقم (5) : الحسابات الجارية

" مليار دولار "

مجموعة الدول	2014	2015	2016
الدول الصناعية:	**232.6**	**295.8**	**316.7**
الولايات المتحدة الأمريكية	-392.1	-434.6	-451.7
دول منطقة اليورو	320.6	371.7	408.2
اليابان	36.5	134.1	188.1
المملكة المتحدة	-140.0	-150.0	-153.9
دول صناعية أخري	371.7	365.5	348.5
الدول النامية والأسواق الناشئة الأخرى:	**155.7**	**-59.7**	**-90.6**
دول وسط وشرق أوروبا	-59.2	-35.3	-23.8
دول الكومنولث المستقلة	56.9	52.4	-0.3
آسيا	231.2	312.0	226.6
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	-185.1	-123.3	-130.3
أفريقيا جنوب الصحراء	-66.4	-91.5	-57.6

المصدر : صندوق النقد الدولي، المرجع السابق.

● **أسعار صرف العملات الدولية الرئيسية:**

إرتفع سعر صرف الدولار الأمريكي أمام معظم العملات الرئيسية الأخرى خلال العام موضوع التقرير، وذلك كنتيجة لقرار مجلس الاحتياطي الفدرالي الأمريكي، برفع سعر الفائدة بنسبة 0.25%، بالإضافة إلى صدور مؤشرات وبيانات اقتصادية إيجابية عن الاقتصاد الأمريكي، عززت من سعر صرف الدولار مقابل العملات الرئيسية الأخرى، حيث إنخفض سعر صرف اليورو أمام الدولار متأثرا بحالة القلق التي سادت الأسواق الأوروبية بشأن تطورات الأزمة اليونانية، وحالة التباين بين الأداء الاقتصادي وثقة المستثمرين وأوضاع السياسة النقدية بكل من الولايات المتحدة ومنطقة اليورو، كذلك إنخفض سعر صرف الجنيه الأسترليني أمام الدولار، متأثرا بالتوقعات حول عدم رفع أسعار الفائدة الأساسية من قبل مصرف إنجلترا، والإبقاء على السياسة التوسعية المتبعة، بالإضافة إلى تداعيات نتائج الاستفتاء للخروج من الأتحاد الأوروبي، في حين إرتفع سعر صرف الين الياباني أمام الدولار الأمريكي لزيادة الطلب عليه لكونه ملاذاً آمناً للأستثمار في المنطقة عقب قرار المصرف المركزي الصيني بتخفيض قيمة اليوان، وعلاوة على ذلك فقد ساهم قرار مصرف اليابان في زيادة سعر صرف الين وذلك خلال اجتماعه في شهر مارس 2016، والقاضي بعدم إقرار المزيد من السياسات التوسعية. أما فيما يخص اليوان الصيني فقد إنخفض أمام

الدولار نتيجة لقيام مصرف الصين المركزي في شهر يناير 2016 بتخفيض قيمة اليوان بنسبة 0.5%.

جدول رقم (6) :أسعار صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية
(وحدات من العملة لكل دولار)

2016	2015	
0.9487	0.9016	اليورو
0.8129	0.6540	الجنيه الأسترليني
117.6500	120.5000	الين الياباني
0.9825	0.9905	الفرنك السويسري
6.9498	6.2267	اليوان الصيني

المصدر : قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي.

● **أسعار سلع التجارة العالمية :**

شهدت أسعار المواد الصناعية الأولية إنخفاضاً خلال عام 2016 بلغت نسبته 5.2%، مقارنةً بالإنخفاض الذي شهده عام 2015 والذي بلغ 2.2%، وذلك بسبب إرتفاع تكلفة الواردات الصينية ومن ثم تراجع الطلب الصيني، وذلك بسبب تباطؤ نمو الاقتصاد الصيني بالإضافة إلى تخفيض قيمة العملة الصينية، وقد شهدت أسعار كل من النفط، السلع الأولية باستثناء الوقود، والمعادن إنخفاضاً خلال عام 2016 بلغ 15.7%، 1.5% و5.4% على التوالي، مقابل معدلات إنخفاض قدرها 47.2%، 17.4% و 23.0% على التوالي خلال عام 2015. وجاء إنخفاض أسعار الوقود متأثراً بالهبوط الحاد في أسعار النفط الخام، أما فيما يخص المعادن، فقد كان السبب الرئيسي لإنخفاض أسعارها هو تراجع الطلب من قبل الصين على هذه السلعة، نتيجة لتراجع قطاع التصنيع بها. وفيما يتعلق بأسعار المواد الزراعية فقد شهدت إنخفاضاً خلال عام 2016 بنسبة 5.7%، مقارنةً بالإنخفاض التي سجلته أسعارها خلال عام 2015 والذي وصلت نسبته 13.5%، ويرجع هذا إلى التراجع في الإنتاج بسبب التغيرات المناخية في بعض البلدان الزراعية في أمريكا اللاتينية. في المقابل شهدت أسعار السلع الغذائية إرتفاعاً خلال عام 2016، حيث تركزت في أسعار كل من السكر والذرة، بالإضافة إلى تأثر محاصيل الولايات المتحدة، وأستراليا وبعض دول أمريكا الجنوبية بالأحوال الجوية غير المواتية.

جدول رقم (7) : التغير السنوي في الأسعار العالمية لبعض السلع

"نسب مئوية"

البيان	2013	2014	2015	2016
المواد الصناعية الأولية	-3.0	-0.5	-2.2	-5.2
النفط	-0.9	-7.5	-47.2	-15.7
السلع الأولية باستثناء الوقود	-1.4	-3.9	-17.6	-1.5
سلع غذائية	0.7	-4.1	-17.4	2.7
- مشروبات	-11.9	20.7	-3.1	-5.0
- مواد زراعية خام	1.6	2.0	-13.5	-5.7
- معادن	-4.3	- 10.1	-23.0	-5.4

المصدر : صندوق النقد الدولي المرجع السابق.

● **التطورات النفطية الدولية:**

شهدت أسواق النفط العالمية تطورات عديدة خلال العام موضوع التقرير، فعلى صعيد الكميات المعروضة من النفط الخام، إرتفع متوسط الكميات المعروضة لتصل إلى 97.0 مليون برميل يومياً، وذلك بسبب زيادة إنتاج الدول الأعضاء في منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، بالإضافة إلى دخول الصادرات النفطية من جمهورية إيران إلى أسواق النفط العالمية، وعلى نفس السياق إرتفع متوسط الكميات المطلوبة من النفط الخام خلال عام 2016 لتصل إلى 96.6 مليون برميل يومياً. أما على صعيد أسعار النفط الخام فقد سجل الربع الأول من عام 2016 ادني مستوى لسعر سلة الأوبك منذ عام 2004، ليسجل متوسط سعرها حوالي 30.2 دولار للبرميل، وعادت الأسعار للتعافي مع بداية شهر ابريل، وفي ما يلي تفصيل لكل من العرض، الطلب، وأسعار النفط الخام في الأسواق العالمية.

- **العرض:**

شهد العرض العالمي من النفط الخام خلال عام 2016، إرتفاعا طفيفاً بنسبة بلغت 0.4% وبمقدار 0.4 مليون برميل في اليوم، ليبلغ في المتوسط 97.0 مليون برميل في اليوم، مقابل 96.6 مليون برميل في اليوم في عام 2015. وكان السبب الرئيسي وراء هذا النمو في العرض العالمي، هو قيام المملكة العربية السعودية بشكل خاص وغيرها من الدول الأعضاء في منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، بزيادة الإنتاج ووصوله إلى مستويات تاريخية خلال العام 2016، حيث إرتفع متوسط إنتاج منظمة الأوبك خلال عام 2016 إلى

مستوياته التاريخية ليصل إلى 39.3 مليون برميل في اليوم، أي بكمية زيادة قدرها 1.2 مليون برميل وبمعدل إرتفاع قدره 3.1%، مقابل 38.1 مليون برميل خلال عام 2015.

- الطلب:

نظرا إلى استمرار إنخفاض أسعار النفط العالمية خلال عام 2016، فقد شهد متوسط الطلب العالمي على النفط الخام إرتفاع بنسبة 1.8% ليصل إلى 96.6 مليون برميل في اليوم في عام 2016، مقابل 94.9 مليون برميل في اليوم خلال عام 2015، وقد تركز إرتفاع الطلب على النفط لعام 2016 في إرتفاع الطلب من قبل دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، حيث إرتفع مستوى الطلب من 48.6 مليون برميل في اليوم لعام 2015 ليصل إلى 49.7 مليون برميل في اليوم لعام 2016، أي بمعدل إرتفاع قدره 2.3%، فيما سجل طلب مجموعة الدول الأسيوية إرتفاعاً بمعدل بلغ 4.8% خلال عام 2016 ليصل إلى 13.1 مليون برميل يومياً، مقارنة بكمية قدرها 12.5 مليون برميل يومياً عام 2015، وسجلت الصين ودول أفريقيا أيضا إرتفاعا في الطلب على النفط الخام، حيث إرتفع معدل الطلب بنسب بلغت 3.5% و 2.4% على التوالي، وسجلت دول أوروبا الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية هي أيضاً إرتفاعاً في الطلب على النفط الخام بنسبة 2.9% خلال عام 2016 ليصل متوسط الطلب من النفط الخام إلى 14.1 مليون برميل يومياً مقارنة بكمية قدرها 13.7 مليون برميل يومياً خلال عام 2015.

جدول رقم (8) : العرض العالمي للنفط الخام

" مليون برميل في اليوم "

المنطقة	2014	2015	2016				متوسط 2016	معدل النمو في 2016
			الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع		
1- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:	**22.9**	**23.9**	**24.0**	**22.8**	**23.1**	**23.7**	**23.4**	**-2.1**
أمريكا الشمالية و الجنوبية*	19.1	20.5	19.9	19.0	19.3	19.6	19.5	**-4.9**
أوروبا**	3.3	3.5	3.6	3.4	3.3	3.6	3.5	**0.0**
دول المحيط الهادي	0.5	0.5	0.4	0.4	0.4	0.4	0.4	**-20.0**
2- دول خارج المنظمة منها :	**29.6**	**30.0**	**29.8**	**29.4**	**29.4**	**30.0**	**29.6**	**-1.3**
الأتحاد السوفيتي السابق	13.9	14.0	14.3	14.1	14.0	14.5	14.2	**1.4**
أوروبا	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	**0.0**
الصين	4.2	4.3	4.2	4.1	3.9	3.9	4.0	**-7.0**
دول آسيوية أخرى	3.5	3.6	3.6	3.6	3.5	3.6	3.6	**0.0**
أمريكا اللاتينية	4.4	4.6	4.4	4.4	4.6	4.6	4.5	**-2.2**
الشرق الأوسط	1.3	1.3	1.3	1.3	1.3	1.3	1.3	**0.0**
أفريقيا	2.1	2.1	2.0	1.9	1.9	1.9	1.9	**-9.5**
3- منظمة الأوبك	**36.8**	**38.1**	**38.7**	**39.0**	**39.5**	**40.0**	**39.3**	**3.1**
نفط خام	30.5	31.7	32.1	32.4	32.8	33.3	32.6	**2.8**
غاز مسال	6.3	6.2	6.5	6.7	6.8	6.8	6.7	**8.1**
4- عائدات التكرير	**2.2**	**2.2**	**2.3**	**2.3**	**2.3**	**2.3**	**2.3**	**4.5**
5- الوقود الحيوي*	**2.2**	**2.3**	**1.9**	**2.5**	**2.7**	**2.3**	**2.4**	**4.3**
مجموع العرض العالمي	**93.7**	**96.6**	**96.7**	**96.0**	**97.0**	**98.3**	**97.0**	**0.4**

المصدر : منظمة الطاقة الدولية، تقرير سوق النفط، يناير 2016.

* بداية من أغسطس 2012 تم إضافة تشيلي ضمن البلدان الأمريكية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

** بداية من أغسطس 2012 تم إضافة إستونيا وسلوفينيا ضمن البلدان الأوروبية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

*** بداية من يوليو 2010 يتضمن هذا البند جميع أصناف الوقود الحيوي بما في ذلك وقود الميثانول المنتج في البرازيل والولايات المتحدة.

جدول رقم (9) : الطلب العالمي على النفط الخام

" مليون برميل في اليوم "

المنطقة	2014	2015	2016				متوسط عام 2016	معدل النمو في عام 2016
			الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع		
1. منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:	**45.8**	**46.4**	**46.7**	**46.0**	**47.3**	**47.4**	**46.9**	**1.1**
أمريكا الشمالية والجنوبية	24.2	24.6	24.5	24.4	25.0	24.8	24.7	0.4
أوروبا	13.5	13.7	13.7	14.0	14.5	14.2	14.1	2.9
دول المحيط الهادي	8.1	8.0	8.5	7.6	7.8	8.3	8.1	1.3
2- دول خارج المنظمة منها :	**47.2**	**48.6**	**48.8**	**49.9**	**49.9**	**50.3**	**49.7**	**2.3**
الأتحاد السوفيتي السابق	4.7	4.9	4.6	4.6	4.9	5.0	4.8	2.0-
أوروبا	0.6	0.7	0.7	0.7	0.7	0.7	0.7	0.0
الصين	10.8	11.5	11.8	12.1	11.8	12.0	11.9	3.5
دول آسيوية أخرى	12.0	12.5	13.1	13.1	12.7	13.5	13.1	4.8
أمريكا اللاتينية	6.8	6.8	6.5	6.7	6.8	6.7	6.6	2.9-
الشرق الأوسط	8.4	8.4	8.0	8.5	8.9	8.3	8.4	0.0
أفريقيا	3.8	4.1	4.2	4.2	4.1	4.2	4.2	2.4
مجموع الطلب العالمي	**93.0**	**94.9**	**95.5**	**95.9**	**97.2**	**97.7**	**96.6**	**1.8**

المصدر : المصدر السابق .

* بداية من أغسطس 2012 تم إضافة تشيلي ضمن البلدان الأمريكية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

** بداية من أغسطس 2012 تم إضافة أستونيا وسلوفينيا ضمن البلدان الأوروبية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

شكل (2) : العرض والطلب العالمي على النفط الخام والغاز المسال

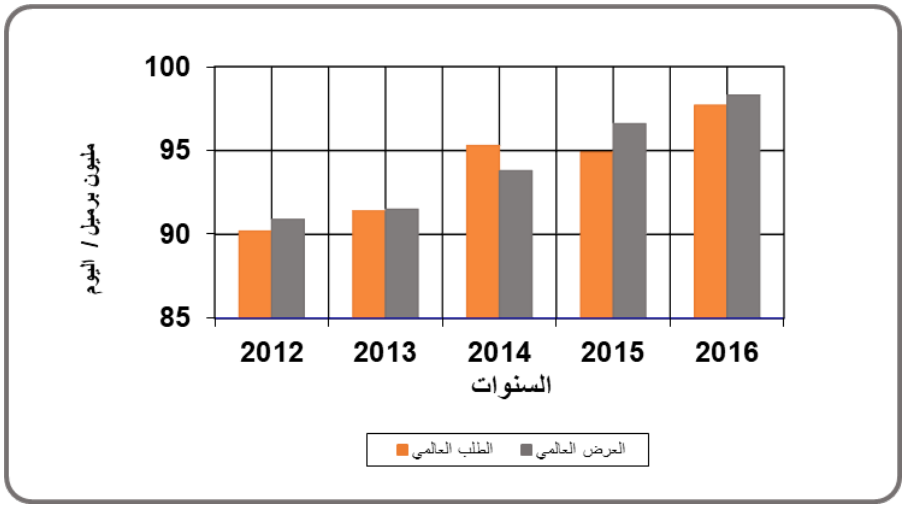

- أسعار النفط:

أستمرت أسعار النفط الخام في الإنخفاض خلال عام 2016 وبشكل ملحوظ، ليصل متوسط سعر سلة الأوبك للعام موضوع التقرير إلى 40.8 دولار للبرميل، ويعتبر هذا السعر هو الأدنى منذ عام 2014، وخلال الربع الأول من عام 2016 إنخفض متوسط سعر النفط الخام لسلة أوبك ليصل إلى أدنى مستوى له، إذ سجل متوسط سعر النفط الخام 30.2 دولار للبرميل، كنتيجة لصدور تقارير في بداية الربع الأول، والتي تشير إلى زيادة مخزونات النفط الأمريكية، بالإضافة إلى زيادة المعروض من النفط الخام، خصوصاً بعد دخول الصادرات النفطية الإيرانية إلى أسواق النفط العالمية، ووصول المعروض من اعضاء منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) إلى مستويات تاريخية. هذا وقد عادت أسعار النفط للتعافي، منذ شهر أبريل من نفس العام إلى أن وصل متوسط السعر خلال الربع الرابع من عام 2016 لسلة الأوبك إلى 47.5 دولار للبرميل، وذلك إستجابةً لإتفاقية الدول الأعضاء في منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) وبعض الدول الأخرى من خارج المنظمة، والذي نصت على خفض الإنتاج بقيمة 1.2 مليون برميل يومياً مع بداية عام 2017.

جدول رقم (10): متوسط أسعار النفط الخام لسلة الأوبك

" دولاراً للبرميل "

السنوات / الفترات	2015	2016
الربع الأول	50.3	30.2
الربع الثاني	59.9	42.4
الربع الثالث	48.3	42.9
الربع الرابع	39.7	47.5
متوسط العام	**49.5**	**40.8**

المصدر : منظمة الاقطار المنتجة والمصدّرة للنفط (الأوبك)، التقرير السنوي 2016.

ثانياً : التطورات الاقتصادية العربية

على الرغم من أستمرار حالة عدم اليقين في عدد من الدول العربية، إلا أن البيانات تشير إلى تحسن الاقتصاد العربي خلال العام موضوع التقرير، ويرجع السبب الرئيسي في تحسن النشاط الاقتصادي للبلدان العربية إلى الإصلاحات الاقتصادية في البعض منها، بالإضافة إلى الإرتفاع النسبي في أسعار النفط، ولكن ظل النشاط الاقتصادي ضعيفاً ودون مستوياته القياسية السابق، حيث إرتفع معدل نمو الناتج المحلي العربي إلى 3.3% خلال عام 2016، مقارنة بمعدل 2.6% عام 2015، إلا أنه ومع إرتفاع معدل نمو السكان بنسبة 4.9%، ترتب عليه تراجع متوسط دخل المواطن العربي، ليصل إلى7,231 دولاراً في عام 2016، مقابل 7,324 دولاراً في عام 2015. وفيما يتعلق بمعدلات التضخم أو مستويات الأسعار، فقد شهدت إرتفاعاً في الدول العربية لتصل 5.3% عام 2016، مقارنة بمعدل بلغ 4.8% في عام 2015، وذلك إنعكاساً لإرتفاع أسعار عدد من السلع الرئيسية في المنطقة، وخصوصاً الطاقة والسلع الغذائية وغيرها من السلع التي خضعت لإجراءات إلغاء وتقليص الدعم الحكومي في عدد من الدول، هذا بالإضافة إلى الضغوط التضخمية في الأسواق المحلية لبعض الدول، بسبب إنخفاض أسعار صرف عملاتها.

وعلى صعيد المديونية الخارجية للدول العربية، فقد إرتفعت لتصل إلى 1,032 مليار دولار عام 2016، مقارنةً بقيمة بلغت 963 مليار دولار عام 2015، وذلك بسبب إقدام العديد من دول المنطقة على الأقتراض وإصدار سندات دين سيادية لتمويل العجز في موازناتها العامة. في حين إنخفضت الأحتياطات من العملات الأجنبية في الدول العربية لتبلغ 1,060مليار دولار لعام 2016. وفيما يتعلق بالأستثمار الأجنبي المباشر، فقد شهدت تدفقاته الواردة إلى الدول العربية تراجعاً بمعدل 10%، لتصل إلى نحو 40 مليار دولار عام2016، وتمثل الأستثمارات الوافدة إلى الدول العربية ما نسبته 2.3% فقط من الإجمالي العالمي البالغ 0,176 مليار دولار، و5.2% من إجمـــالي استثمارات البلدان النامية البالغ 765 مليار دولار عام 2016.

أما حركة التجارة البينية العربية للسلع والخدمات، فقد تراجعت بمقدار 87.5 مليار دولار وبنسبة 3.8%، لتصل إلى 1,971 مليار دولار عام 2016، وفي هذا المجال، إنخفضت الصادرات العربية من السلع والخدمات بمقدار 56 مليار دولار وبنسبة 5.6%، لتصل إلى

938 مليار دولار عام 2016. كما إنخفضت الواردات العربية من السلع والخدمات بمقدار 22.5 مليار دولار وبنسبة 2.1%، لتصل إلى 1,033 مليار دولار عام2016.

وفيما يتعلق بنشاط الهيئات المالية العربية ودورها في الاقتصادات العربية خلال عام 2016، يمكن توضيح ذلك فيما يلي:

1. صندوق النقد العربي :

تأثرت الاقتصادات العربية بالتطورات الاقتصادية الأقليمية والدولية خلال عام 2016، والمتمثلة في ضعف النمو الاقتصادي العالمي بسبب ضعف مستويات الأستثمار والإنتاجية، وتباطؤ معدلات نمو التجارة الدولية، وغيرها من التطورات الاقتصادية والمالية وتطورات أسواق المال وأسواق السلع الأولية، الأمر الذي أدى بعدد من البلدان العربية المصدرة للنفط لتسجيل عجوزات في موازناتها العامة وفي حساباتها الجارية، وكمحصلة لهذه التطورات اعتمدت العديد من الدول العربية المصدرة للنفط سياسات مالية تهدف إلى تحقيق الأنضباط المالي، كنتيجةً لهذه السياسات تراجعت مستويات النشاط الاقتصادي في كافة القطاعات النفطية وغير النفطية. فى نفس السياق واجهت البلدان العربية المستوردة للنفط تحديات ناتجة عن تباطؤ مستويات الطلب الخارجي على صادراتها، وتزايد احتياجاتها للتمويل، على الرغم من استفادتها النسبية من تراجع أسعار النفط.

وفي ضوء التطورات السابقة قدم الصندوق خلال عام 2016 ثلاثة قروض للدول الأعضاء، تمثلت في قرضين تعويضيين لكل من الجمهورية الأسلامية الموريتانية، وجمهورية مصر العربية، وقرض تلقائي للمملكة الأردنية الهاشمية، بقيمة إجمالية بلغت 104.12 مليون دينار عربي حسابي، أي ما يعادل نحو 420 مليون دولار أمريكي، إذ هدفت هذه القروض المقدمة من الصندوق خلال عام 2016 لمعالجة اختلالات موازين المدفوعات في الدول المقترضة، ولتعزيز فرص تحقيق النمو الاقتصادي الشامل والمستدام، كذلك استحدث الصندوق خلال العام المذكور نافذة إقراضية جديدة لتقديم الدعم للدول الأعضاء في مجال دعم البيئة المواتية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وفي مجال الأستثمار واصل الصندوق نهجه في إتباع سياسة وإستراتيجية استثمار محافظة في إدارة أموال ومخاطر المحافظ الأستثمارية، ساهمت في حماية رأس المال المستثمر، واستمر في تحقيق عوائد إيجابية مستقرة على المستوى الكلي خلال العام 2016، مع المحافظة على نسب متدنية من المخاطر الأستثمارية. يشمل نشاط الصندوق الأستثماري،

إضافة إلى توظيف موارده الذاتية على نشاط قبول الودائع من الدول الأعضاء واستثمارها، حيث حافظ الصندوق على مستوى أرصدة مناسبة لهذا النشاط ليعكس استمرار ثقة الدول الأعضاء في الصندوق مستمراً في تطبيق مقررات (بازل3) لإدارة مخاطر هذا النشاط هذا من جهة. ومن جهة أخرى، واصل الصندوق نشاطه في إدارة الأستثمارات بصورة مباشرة لجزء من أموال برنامج تمويل التجارة العربية، والأموال المجمّعة في الحساب الموحد للمنظمات العربية المتخصصة، وأموال صندوق تقاعد العاملين بالصندوق، كذلك الإشراف على الجزء المدار من أطراف خارجية وذلك وفقاً لسياسة وإستراتيجية الأستثمار الخاصة بكل منها.

وفي مجال أسواق الأوراق المالية العربية، قام الصندوق في عام 2016 بتوفير المعلومات والبيانات حول أداء أسواق الأوراق المالية العربية وأستمر في إصدار النشرات الدورية الفصلية حول أداء هذه الأسواق، بالإضافة إلى إصداره تقريراً سنوياً موجزاً حول أداء أسواق المال العربية في عام 2015 وأهم الأحداث والمستجدات فيها.

وفيما يتعلق بنشاط التقارير والدراسات والبحوث، قام الصندوق خلال عام 2016 بإصدار عدد من التقارير والنشرات والدراسات والبحوث، وذلك في سياق سعيه المتواصل لدعم ومساعدة متخذي القرار وصناع السياسات الاقتصادية في الدول العربية، فقد شملت إصدار تقرير آفاق الاقتصاد العربي، الذي يتضمن توقعات خاصة بأداء الاقتصاد الكلي للدول العربية على عدة أصعدة، كما أعد الصندوق كتاب أطر السياسة النقدية في الدول العربية الذي يمثل توثيقاً لفعاليات الأجتماع الأول لفريق عمل السياسة النقدية، الذي نظمه كل من صندوق النقد العربي وبنك التسويات الدولية خلال شهر نوفمبر من عام 2015، إضافة لإصدار دراسة حول إنعكاسات إنتشار أنشطة الصيرفة الإسلامية على إدارة السياسة النقدية في الدول العربية.

أما فيما يخص المعونة الفنية التي قدمها الصندوق لدوله الأعضاء خلال عام 2016، فقد تركزت على مجالات تطوير البنية التحتية للقطاع المالي والمصرفي وأسواق السندات الحكومية، وتطوير وتعزيز القدرات في مجال إعداد الإحصاءات الاقتصادية وغيرها من المجالات ذات الصلة، حيث كرس الصندوق نشاط المعونة الفنية لمجال دعم تطوير القطاع المالي والمصرفي وأسواق المال العربية، تمثلت هذه المعونات في تعزيز فرص الوصول للتمويل والخدمات المالية والمصرفية من قبل الشركات الصغيرة والمتوسطة، والعمل

على توفير الظروف المواتية لتمويل طويل الأجل وتطوير المؤسسات المالية غير المصرفية، والعمل على تطوير وتنشيط أسواق أدوات الدين بالعملات المحلية، إضافةً إلى تقوية مقومات الاستقرار المالي والرقابة المصرفية.

أما بالنسبة لنشاط الصندوق في مجال التدريب وبناء القدرات، وضع الصندوق في مقدمة أولوياته خلال عام 2016، مواصلة العمل على الارتقاء بأنشطة التدريب وتحديث المحتوى العلمي لكافة البرامج التدريبية المقدمة، وتوسيع قائمة الأنشطة والبرامج التدريبية، واستخدام برامج تدريبية جديدة، حيث شهد عام 2016 زيادة في عدد الدورات لتصل إلى 28 دورة استفاد منها 748 متدرباً من الكوادر الرسمية العربية، مقارنة بعدد 23 دورة لعام 2015 استفاد منها 605 من الكوادر العربية، حيث تناولت الدورات موضوعات جديدة إضافة للموضوعات القائمة، وذلك استجابة لتطلعات الدول الأعضاء وتلبية احتياجاتهم وتعظيم استفادة كوادرها من الدورات التي يتم وضعها ومراجعتها لمواكبة التطلعات والتطورات بالمنطقة.

جدول رقم (11) :المركز المالي الموحد لصندوق النقد العربي كما هو في 2016.12.31

"بالألف دينار عربي حسابي"

البند	2015	2016
إجمالي الموجودات	4,079,283	3,743,706
إجمالي حقوق المساهمين	1,146,065	1,201,834
حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسات التابعة	116,731	121,430
إجمالي المطلوبات	2,816,487	2,420,442
إجمالي حقوق المساهمين والمطلوبات	4,079,283	3,743,706

الدينار العربي الحسابي = 3 وحدات حقوق سحب خاصة، أو ما يعادل 4.6 دولار أمريكي.

المصدر : صندوق النقد العربي، أبوظبي، التقرير السنوي لعام 2016.

2.الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي :

واصل الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي خلال عام 2016 جهوده من أجل تعزيز الجهود في تنفيذ المشاريع التي تحظى بأولوية عالية في خطط وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقد حظيت مشاريع البنية الأساسية باهتمام الصندوق في برنامجه الاقراضي بهدف الأرتقاء بمستوى الخدمات الضرورية وزيادة طاقتها الإنتاجية، وتهيئة المناخ المناسب لتشجيع الأستثمارات الجديدة وتطوير المشاريع القائمة، وفى نفس السياق واصل

الصندوق العربي تقديم المعونات القطرية والقومية بهدف توفير الدعم المؤسسي والتدريب، وإعداد الدراسات والبحوث، وعقد الندوات والمؤتمرات.

حيث بلغ عدد القروض التي قدمها الصندوق العربي للقطاع العام خلال العام 2016 الى نحو9 قروض بقيمة إجمالية قدرها 445.0 مليون دينار كويتي، استفادت منها 6 دول عربية، أسهمت في تمويل 9 مشاريع للقطاع العام منها 8 مشاريع جديدة وقدرت التكاليف الإجمالي لهذه المشاريع بنحو 1.9 مليار دينار كويتي، وبلغت نسبة مساهمة القروض المقدمة إلى إجمالي تكلفة تلك المشاريع حوالي 23.5%، حيث حظيت مشاريع قطاع الطاقة والكهرباء بالمركز الأول في قائمة المشاريع المعتمدة خلال العام موضوع التقرير، إذ بلغت نسبة القروض المقدمة لها نحو 28.1% من إجمالي القروض المقدمة، تليها مشاريع قطاع المياه والصرف الصحي ومشاريع القطاع الزراعي والري والتنمية الريفية بنسبه بلغت 28.1% لكل منهما، ثم مشاريع قطاع النقل والاتصالات بنسبه بلغت 22.5%.

كما واصل الصندوق العربي دعم وتعزيز دور القطاع الخاص في التنمية ، حيث ساهم الصندوق في رأس مال 7 شركات تابعة للقطاع الخاص بمبلغ إجمالي قدره 31.7 مليون دينار كويتي، وذلك بالإضافة إلى المساهمة في رأس مال صندوق مؤسسة التمويل الدولية (IFC) بقيمة بلغت نحو 10.0 مليون دينار كويتي.

وبلغ المجموع التراكمي للقروض التي قدمها الصندوق العربي للقطاعين العام والخاص 650 قرضاً بقيمة اجمالية بلغت نحو 9.3 مليار دينار كويتي منذ بدء عملياته عام 1974 وحتى نهاية عام 2016، استخدمت لتمويل 550 مشروعاً في 17 دولة عربية، وغطت نحو 25.6% من التكلفة الاجمالية للمشاريع الممولة، وقد حظيت مشاريع البنى الأساسية بالمرتبة الأولى في قائمة المشاريع الممولة خلال تلك الفترة بنسبة بلغت 69.8% من إجمالي قيمة القروض، تليها مشاريع القطاعات الإنتاجية بنسبة 20.0%، ومشاريع قطاعات الخدمات الاجتماعية بنسبة 7.1%، ومشاريع القطاعات الأخرى بنسبة 3.1%. ومن بين إجمالي قروض الصندوق العربي، بلغ العدد التراكمي للقروض المقدمة إلى القطاع الخاص 14 قرضاً بقيمة إجمالية قدرها 56.0 مليون دينار كويتي، وبلغ إجمالي قيمة السحوبات من القروض المقدمة للقطاعين الخاص والعام حتى نهاية العام حوالي 6.0 مليار دينار كويتي، أي حوالي 76.1% من صافي القروض النافذة.

أما فيما يتعلق بالمعونات فقد قدم الصندوق العربي 20 معونة قطرية وقومية خلال عام 2016، بلغت قيمتها الإجمالية حوالي 3.9 مليون دينار كويتي، منها 10 معونات قطرية بقيمة اجمالية حوالي 2.1 مليون دينار كويتي، خصص منها حوالي 83.3% لأنشطة الدعم المؤسسي والتدريب ونحو 16.2% للدراسات العامة والبحوث، وحوالي 0.5% للندوات والمؤتمرات، وبلغ عدد المعونات القومية التي قدمها الصندوق العربي خلال العام موضوع التقرير 10 معونات قومية قيمتها الإجمالية حوالي 1.8 مليون دينار كويتي، خصص منها حوالي 85.4% لأنشطة الدعم المؤسسي والتدريب، وحوالي 9.0% للندوات والمؤتمرات، وحوالي 5.6% الدراسات العامة والبحوث، كما واصل الصندوق العربي الإسهام في تمويل البرامج العاجلة لدعم الشعب الفلسطيني وقدم خلال العام حوالي 15.3 مليون دينار كويتي للإسهام في تمويل المرحلة الرابعة عشر من هذا البرنامج.

بلغ العدد التراكمي للمعونات التي قدمها الصندوق العربي منذ بداية نشاطه وحتى نهاية العام موضوع التقرير نحو 1,111 معونة، بقيمة اجمالية قدرها 373.7 مليون دينار كويتي، منها 586 معونة قطرية بقيمة اجمالية قدرها 149.3 مليون دينار كويتي، و525 معونة قومية بقيمة اجمالية بنحو 65.7 مليون دينار كويتي، وبلغت نسبة السحوبات من صافي قيمة هذه المعونات حوالي 82.3%.

ومن ناحية أخرى أظهرت الحسابات الختامية للصندوق العربي عن السنة المالية المنتهية في 2016/12/31 أن إجمالي دخل الصندوق العربي بلغ نحو 82.1 مليون دينار كويتي، مقابل حوالي 96.5 مليون دينار كويتي في عام 2015، وأن الإنفاق الإداري خلال عام 2016 بلغ حوالي 8.52 مليون دينار كويتي، مقابل إنفاق إداري نحو 8.51 مليون دينار كويتي لعام 2015، وبلغ صافي الربح 59.2 مليون دينار كويتي، مقابل نحو 77.5 مليون دينار كويتي في عام 2015، وبلغ إجمالي حقوق الدول الأعضاء بنهاية عام 2016 حوالي 3,333.5 مليون دينار كويتي، مقابل حوالي 3,223.7 مليون دينار كويتي في نهاية عام 2015.

جدول رقم (12) :أهم البيانات المالية عن الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي في 2016.12.31

" مليون دينار كويتي"

البيان	2015	2016
رأس المال	2,660.3	2,740.8
مجموع الموارد	3,223.7	3,333.5
القروض:		
عدد إتفاقيات القروض الموقعة خلال العام	15	9
إجمالي قيمة إتفاقيات القروض الموقعة خلال العام	426.0	445.0
العدد الإجمالي للقروض	641	650.0
الإجمالي التراكمي للقروض الموقعة	8,824.7	9,269.7
الإجمالي التراكمي للسحوبات من القروض	5,809.8	6,013.8
الإجمالي التراكمي للاقساط المسددة	3,038.5	3,202.1
إجمالي الدين القائم	2,771.3	2,811.7
المعونات:		
العدد الإجمالي للمعونات القطرية والقومية	1,091	1,111
الإجمالي التراكمي للمعونات القطرية والقومية	211.1	215.0
الإجمالي التراكمي للسحوبات من المعونات القطرية والقومية	162.6	294.9
الإجمالي التراكمي للبرنامج العاجل لدعم الشعب الفلسطيني	135.8	129.1
الإجمالي التراكمي للسحوبات من البرنامج العاجل	113.1	142.8

المصدر: الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، الكويت، التقرير السنوي لعام 2016.

3.المؤسسة العربية لضمان الأستثمار وائتمان الصادرات:

بلغت القيمة الإجمالية لعقود الضمان التي أبرمتها المؤسسة كما هي في نهاية عام 2016 نحو 1,325.1 مليون دولار أمريكي، مقارنة بحوالي 1,127.1 مليون دولار أمريكي خلال عام 2015 أي بزيادة نسبتها نحو 17.6%.

- **عقود ضمان الأستثمار:**

بلغت قيمة عقود ضمان الأستثمار المبرمة خلال عام 2016 نحو 179.6 مليون دولار أمريكي، تمثل ما نسبته 13.5% من القيمة الإجمالية لعقود الضمان.

- **عقود تأمين إئتمان الصادرات:**

بلغت عقود تأمين ائتمان الصادرات 850.4 مليون دولار تمثل ما نسبته 64.2% من القيمة الاجمالية لعقود الضمان.

- **عقود إعادة التأمين الوارد:**

بلغت قيمة العمليات المسندة للمؤسسة بموجب إتفاقيات إعادة التأمين النسبية والإختيارية 395.1 مليون دولار أمريكي، تمثل ما نسبته 22.3% من القيمة الإجمالية لعقود الضمان.

هذا وقد أستفاد من الضمانات التي تقدمها المؤسسة خلال عام 2016 مستثمرون ومصدرون ومؤسسات مالية من 16 دولة عربية وغير عربية وعدد من المصارف العربية والمشتركة، جاء في مقدمة الدول المستفيدة من الضمان دولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة 19.7%، تليها المملكة العربية السعودية بنسبة 19.3%، دولة الكويت 17.4%، الجمهورية الجزائرية 7.6%، البنوك العربية والمشتركة 7.4%، الجمهورية التونسية 6.8%، وبقية الدول العربية الأخرى المستفيدة وبنسب متفاوتة.

وبلغ عدد الدول المضيفة للأستثمار أو المستوردة للسلع 63 دولة، منها 17 دولة عربية تصدرتها الجمهورية اللبنانية بنسبة 13.2%، وجمهورية مصر العربية 13.0%، والجمهورية الجزائرية 10.4%، ثم الجمهورية التونسية 9.2%، ثم المملكة العربية السعودية 8.0%، فيما توزعت بقية العقود على 46 دولة بما نسبته 15.5% من قيمة العقود.

وقد أظهرت الميزانية العمومية للمؤسسة كما هي في 31 ديسمبر 2016 أن إجمالي موجودات المؤسسة بلغ 139,991,854 ديناراً كويتياً أي ما يعادل 456,967,044 دولاراً أمريكياً، ولقد توزعت نسب الموجودات بصورة أساسية بين الأستثمارات 75.6% والنقدية والودائع المالية 22.7% والموجودات الأخرى 1.7%، كما بلغت حقوق الملكية في 31 ديسمبر 2016 مبلغ 132,087,081 ديناراً كويتياً أي ما يعادل 431,163,966 دولاراً أمريكياً، وبلغ مجموع الأرباح التشغيلية 5,132,209 ديناراً كويتياً أي ما يعادل 16,752,763 دولاراً أمريكياً، في حين بلغت المصروفات العمومية والإدارية نحو 2,982,584 ديناراً كويتياً أي ما يعادل 9,735,871 دولاراً أمريكياً، وبذلك يكون صافي نتائج أعمال السنة 2016 ربحاً قدره 2,149,625 ديناراً كويتياً أي ما يعادل 7,016,892 دولاراً أمريكياً، مقارنة بصافي ربح بلغ قدره 3,691,450 ديناراً كويتياً أي ما يعادل 12,049,780 دولاراً أمريكياً خلال عام 2015.

الجزء الثاني
التطورات الاقتصادية المحلية

●الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي:

تشير البيانات المتوفرة من وزارة التخطيط إلى أن النمو الاقتصادي في ليبيا شهد إنخفاضاً خلال عام 2016، وذلك نتيجة الإنخفاض في إنتاج النفط الخام والغاز الطبيعي بسبب اغلاق الموانئ النفطية، حيث إنخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بحوالي 2.7%، مقابل معدل إنخفاض بلغت نسبته حوالي 4.04% في عام 2015.

و على الرغم من التحسن الطفيف في معدل نمو الناتج المحلي غير النفطي بحوالي 0.2% إلا أن معدل نمو الناتج المحلي النفطي سجل إنخفضاً بحوالي 7.5%، وقد بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2016 (أسعار2013) نحو 80.9 مليار دينار، مقابل 83.1 مليار دينار في عام 2015، حيث بلغت قيمة الناتج المحلي النفطي الحقيقي 28.9 مليار دينار، كما بلغت قيمة الناتج المحلي غير النفطي الحقيقي 51.9 مليار دينار.

وقد أدى هذا التراجع في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى إنخفاض في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من 11,970.6 دينار خلال عام 2015، إلى 11,440.1 دينار خلال عام 2016.

●الناتج المحلي الإجمالي الاسمي :

سجلت بيانات الناتج المحلي الإجمالي الاسمي خلال عام 2016 نمواً طفيفاً بلغت نسبته 0.2% ليصل إلى 74.7 مليار دينار، مقارنة بنحو 74.5 مليار دينار خلال عام 2015. ويعزى هذا التحسن إلى إرتفاع الناتج المحلي غير النفطي من 58.0 مليار دينار خلال عام 2015 إلى حوالي 63.5 مليار دينار في عام 2016 مسجلاً معدل نمو بلغ 9.4%، وفي المقابل شهد الناتج المحلي النفطي تراجعاً ملحوظ حيث إنخفض من 16.5 مليار دينار في عام 2015 إلى حوالي 11.2مليار دينار عام 2016، بمعدل إنخفاض بلغت نسبته 32.1%.

وقد انعكس هذا التباطؤ في وتيرة نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وذلك من 10,722.4 دينار خلال عام 2015، إلى 10,557.6 دينار خلال عام 2016.

جدول رقم (12) : الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بأسعار عام 2013)

"مليون دينار"

النشاط الاقتصادي	2014	2015	2016	معدل النمو
الزراعة والصيد والحراجة	2,360.3	2,015.1	1,511.5	-25.0
صيد الأسماك	93.8	98.8	91.6	-7.3
التعدين واستغلال المحاجر	29,741.8	30,289.1	27,985.2	-7.6
الصناعات التحويلية	3,305.7	2,998.1	2,939.5	-2.0
إمدادات الكهرباء والغاز والمياه	2,117.9	1,905.7	1,941.2	1.9
الإنشاءات	1,791.4	1,443.2	1,638.0	13.5
تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات والسلع الشخصية والأسرية	5,738.4	3,306.3	5,487.6	66.0
الفنادق والمطاعم	240.5	207.9	142.4	-31.5
النقل والتخزين والاتصالات	5,132.3	4,296.9	3,951.3	-8.0
الوساطة المالية	4,025.8	3,701.8	3,574.2	-3.4
الأنشطة العقارية والايجارية وأنشطة المشاريع التجارية	7,501.2	8,566.2	7,846.9	-8.4
الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الإجباري	25,021.0	24,615.8	24,104.6	-2.1
التعليم*	34.4	36.6	30.7	-16.1
الصحة والعمل الاجتماعي*	107.4	110.4	93.7	-15.1
أنشطة الخدمات المجتمعية والشخصية الأخرى	134.7	134.6	88.5	-34.2
الخدمات المالية المحتسبة بصورة غير مباشرة	-697.6	-579.1	534.5	-192.3
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الأساسية ويوزع بين:	**86,649.2**	**83,147.5**	**80,892.6**	-2.7
أنشطة استخراج النفط والغاز الطبيعي والأنشطة المتعلقة بهما	**30,907.0**	**31,294.2**	**28,949.7**	-7.5
الأنشطة الاقتصادية الأخرى	**55,742.2**	**51,853.2**	**51,942.9**	0.2

المصدر : وزارة للتخطيط .

* تشمل القطاعين الخاص والعام.

جدول رقم (13) : هيكل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

" نسبة من الإجمالي "

النشاط الاقتصادي	2014	2015	2016
الزراعة والصيد والحراجة	2.72	2.42	1.87
صيد الأسماك	0.11	0.12	0.11
التعدين واستغلال المحاجر	34.31	36.43	34.60
الصناعات التحويلية	3.82	3.61	3.63
إمدادات الكهرباء والغاز والمياه	2.44	2.29	2.40
الإنشاءات	2.07	1.74	2.02
تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات والسلع الشخصية والأسرية	6.62	3.98	6.78
الفنادق والمطاعم	0.28	0.25	0.18
النقل والتخزين والاتصالات	5.92	5.17	4.88
الوساطة المالية	4.56	4.45	4.42
الأنشطة العقارية والايجارية وأنشطة المشاريع التجارية	8.66	10.30	9.70
الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الإجباري	28.88	29.60	29.80
التعليم*	0.04	0.04	0.04
الصحة والعمل الاجتماعي*	0.12	0.13	0.12
أنشطة الخدمات المجتمعية والشخصية الأخرى	0.16	0.16	0.11
الخدمات المالية المحتسبة بصورة غير مباشرة	0.81	0.70	0.66
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الأساسية ويوزع بين:	**100.0**	**100.0**	**100.0**
أنشطة استخراج النفط والغاز الطبيعي والأنشطة المتعلقة بهما	35.67	37.64	35.79
الأنشطة الاقتصادية الأخرى	64.33	62.36	64.21

المصدر : المصدر السابق .

* تشمل القطاعين الخاص والعام.

جدول رقم (14) : متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي " مليون دينار"	عدد السكان* " بالألف "	متوسط نصيب الفرد " بالدينار"
2014	86,649.2	6,823	12,699.6
2015	83,147.5	6,946	11,970.6
2016	80,892.6	7,071	11,440.1

* تقديرات .

جدول رقم (15) : الناتج المحلي الإجمالي بالاسعار الجارية

" مليون دينار"

النشاط الاقتصادي	2014	2015	2016	معدل النمو
الزراعة والصيد والحراجة	2,469.2	2,832.4	3,057.1	7.9
صيد الأسماك	98.0	119.1	143.3	20.3
التعدين واستغلال المحاجر	26,723.5	16,021.4	10,907.3	-31.9
الصناعات التحويلية	3,332.7	2,786.3	2,536.6	-9.0
إمدادات الكهرباء والغاز والمياه	2,088.5	2,220.0	2,147.8	-3.3
الإنشاءات	1,997.2	2,408.4	2,504.8	4.0
تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات والسلع الشخصية والأسرية	5,499.1	3,095.8	7,618.9	146.1
الفنادق والمطاعم	246.3	251.9	231.4	-8.1
النقل والتخزين والاتصالات	5,199.6	4,265.9	4,130.8	-3.2
الوساطة المالية	3,998.1	3,559.9	3,604.0	1.2
الأنشطة العقارية والايجارية وأنشطة المشاريع التجارية	7,646.8	8,846.3	8,414.2	-4.9
الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الإجباري	26,654.8	28,405.4	29,674.7	4.5
التعليم*	35.4	42.1	50.5	20.0
الصحة والعمل الاجتماعي*	109.6	117.0	144.1	23.2
أنشطة الخدمات المجتمعية والشخصية الأخرى	135.2	164.1	149.2	-9.1
الخدمات المالية المحتسبة بصورة غير مباشرة	-749.5	-658.6	-662.0	0.5
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الأساسية ويوزع بين:	**85,484.5**	**74,477.5**	**74,652.7**	**0.2**
أنشطة استخراج النفط والغاز الطبيعي والأنشطة المتعلقة بهما	**27,782.5**	**16,495.2**	**11,195.8**	**-32.1**
الأنشطة الاقتصادية الأخرى	**57,702.0**	**57,982.3**	**63,456.9**	**9.4**

المصدر : المصدر السابق .

* تشمل القطاعين الخاص والعام .

جدول رقم (16) : هيكل الناتج المحلي الإجمالي الاسمي

"نسبة من الإجمالي "

النشاط الاقتصادي	2014	2015	2016
الزراعة والصيد والحراجة	2.89	3.80	4.10
صيد الأسماك	0.11	0.16	0.19
التعدين واستغلال المحاجر	31.26	21.51	14.61
الصناعات التحويلية	3.90	3.74	3.40
إمدادات الكهرباء والغاز والمياه	2.44	2.98	2.88
الإنشاءات	2.34	3.23	3.36
تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات والسلع الشخصية والأسرية	6.43	4.16	10.21
الفنادق والمطاعم	0.29	0.34	0.31
النقل والتخزين والاتصالات	6.08	5.73	5.53
الوساطة المالية	4.68	4.78	4.83
الأنشطة العقارية والايجارية وأنشطة المشاريع التجارية	8.95	11.88	11.27
الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الإجباري	31.18	38.14	39.75
التعليم*	0.04	0.06	0.07
الصحة والعمل الاجتماعي*	0.13	0.16	0.19
أنشطة الخدمات المجتمعية والشخصية الأخرى	0.16	0.22	0.20
الخدمات المالية المحتسبة بصورة غير مباشرة	0.88	0.88	0.89
:الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الأساسية ويوزع بين	**100.0**	**100.0**	100.00
أنشطة استخراج النفط والغاز الطبيعي والأنشطة المتعلقة بهما	32.50	22.15	15.00
الأنشطة الاقتصادية الأخرى	67.50	77.85	85.00

المصدر : المصدر السابق .

* تشمل القطاعين الخاص والعام .

جدول رقم (17) : متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي

السنوات	الناتج المحلى الإجمالى بالأسعار الجارية " مليون دينار"	عدد السكان* " بالألف "	متوسط نصيب الفرد " بالدينار"
2014	85,484.5	**6,823**	**12,525.9**
2015	74,477.5	**6,946**	**10,722.4**
2016	**74,652.7**	**7,071**	**10,557.6**

*تقديرات .

شكل (3) : الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والاسمي

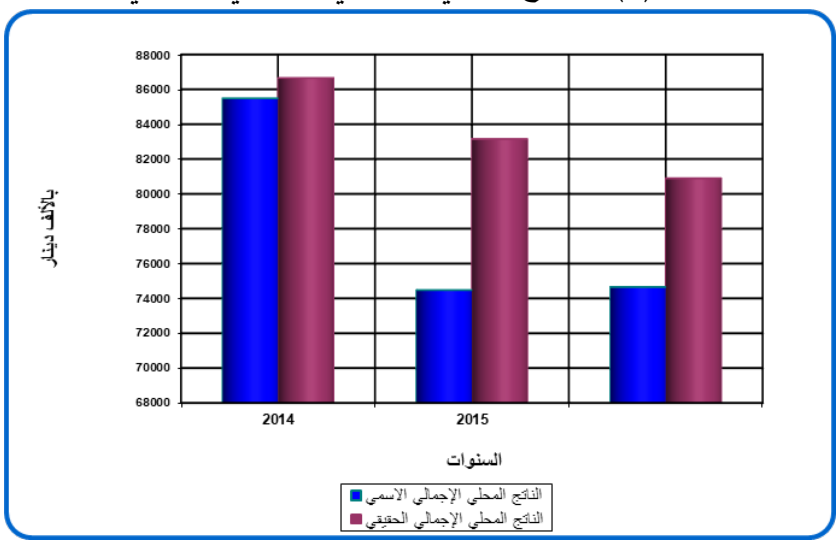

معدل التضخم :

أظهرت بيانات مصلحة الإحصاء والتعداد لعام 2016، أن معدل التضخم وفقاً لمؤشر الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك قد سجل إرتفاعا بلغ نسبته 25.9% في نهاية عام 2016، حيث إرتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك من 184.2 عام 2015 إلى 231.9 عام 2016، حيث تركز هذا الإرتفاع في مجموعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ ، والتى تعتبر المحرك الرئيسي للرقم القياسي لأسعار المستهلك بسبب وزنها الذي بلغ 366 في سلة الرقم القياسي لأسعار المستهلك، حيث إرتفع من 214.7 في نهاية عام 2015 إلى 278.7 في نهاية عام 2016 أي بمعدل نمو بلغت نسبته 29.8%.

أما المحركات الأخرى للرقم القياسي لأسعار المستهلك، تتمثل في مجموعة السكن ومستلزماته والذي يبلغ وزنه 233 من سلة الرقم القياسي لأسعار المستهلك وقد إرتفع بنسبة 3.1% في نهاية عام 2016، وكذلك مجموعة النقل والمواصلات والذي يبلغ نسبته 112 من سلة الرقم القياسي لأسعار المستهلك وإرتفع بنسبة 10.4% في نهاية عام 2016، في حين إرتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك لمجموعة الملابس والأقمشة والأحذية بنسبة 42.4% ، ليصل إلى 254.9 في نهاية عام 2016، وكذلك إرتفع الرقم القياسي لكل من

أثاث المسكن، التعليم والثقافة والتسلية وسلع وخدمات ومتفرقة بنسبة 65.3%، 34.6% و 38.2% على التوالي في نهاية عام 2016.

جدول رقم (19) :الرقم القياسي لأسعار المستهلك

(100=2003)

المجموعات الرئيسية	الوزن	2014	2015	2016	معدل التضخم%
المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	366	186.2	214.7	278.7	29.8
الملابس والأقمشة والأحذية	73	148.6	179.0	254.9	42.4
السكن ومستلزماته	233	159.9	162.1	167.1	3.1
أثاث المسكن	59	143.6	148.5	245.5	65.3
العناية الصحية	40	212.1	228.3	308.0	34.9
النقل والمواصلات	112	163.9	164.4	181.5	10.4
التعليم والثقافة والتسلية	64	124.7	134.4	180.8	34.6
سلع وخدمات متفرقة	53	153.4	186.3	257.6	38.2
الرقم القياسي العام	**1000**	**167.7**	**184.2**	**231.9**	**25.9**
معدل التضخم السنوي%	-	**2.4**	**9.8**	**25.9**	-

المصدر : مصلحة الإحصاء والتعداد

شكل (4) : معدل التضخم السنوي

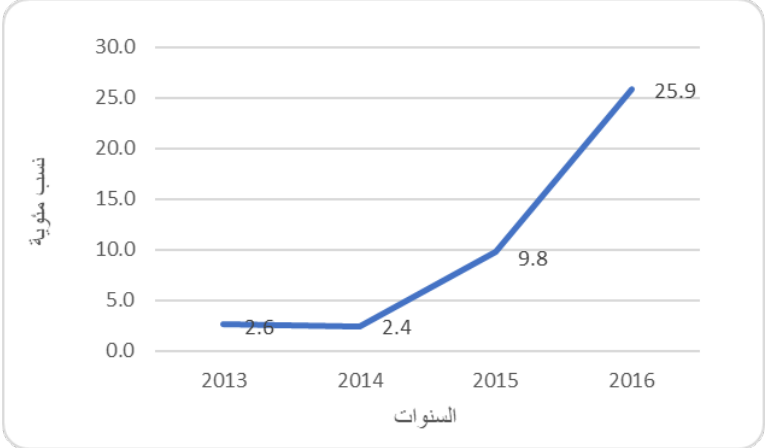

العاملون بالنشاط الاقتصادي :

نظرا لعدم توفر بيانات عن سنوات 2014، 2015 و 2016 سنقوم بأستعراض البيانات المتوفرة عن عام 2013، حيث تشير الإحصاءات الصادرة عن مصلحة الإحصاء والتعداد عن العاملين بالنشاط الاقتصادي خلال عام 2013، وتوزيعهم حسب الأنشطة الاقتصادية

بأن عدد العاملين بهذه الأنشطة بلغ نحو 1,688 ألف عامل، مقابل 1,524 ألف عامل خلال عام 2012، بإرتفاع قدره 164 ألف عامل أي ما نسبته 10.8%. وبتوزيع العاملين حسب الأنشطة الاقتصادية يمكن ملاحظ أن قطاع الأدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي أستحوذ على النصيب الأكبر من إجمالي حجم الأستخدام، إذ شكل حوالي 37.5% ، يليه قطاع التعليم بنسبة 31.5%، ثم قطاع الصحة بنسبة 7.4%، فيما شكلت باقي القطاعات نسب مختلفة تراوحت ما بين 4.8% لقطاع تجارة الجملة والتجزئة والخدمات المتصلة بها و0.1% الأنشطة الأخرى.

جدول رقم (20): توزيع حجم الاستخدام حسب الأنشطة الاقتصادية خلال الفترة (2012-2013)

أقسام النشاط الاقتصادي	2012		2013	
	عدد العاملين	الأهمية النسبية	عدد العاملين	الأهمية النسبية
الزراعة والصيد واستغلال الغابات	12,950	0.8	13,940	0.8
التعدين واستغلال المحاجر	35,913	2.4	20,075	1.2
الصناعات التحولية	61,565	4.0	74,934	4.4
الكهرباء والغاز والمياه	44,243	2.9	42,717	2.5
التشييد والبناء	27,158	1.8	27,287	1.6
تجارة الجملة والتجزئة والخدمات المتصلة بها	85,845	5.6	80,415	4.8
خدمات المطاعم والمقاهي والفنادق	5,586	0.4	2,293	0.1
النقل والتخزين والمواصلات	69,316	4.5	75,950	4.5
الوساطة المالية	26,761	1.8	25,984	1.5
أنشطة العقارات والتاجير وخدمات الاعمال	16,136	1.1	13,947	0.8
الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي	526,783	34.6	632,833	37.5
التعليم	487,956	32.0	532,334	31.5
الصحة والعمل الاجتماعي	104,324	6.8	125,448	7.4
خدمات المجتمع والخدمات الاجتماعية والشخصية	19,361	1.3	19,058	1.1
انشطة أخرى	262	0.02	934	0.1
المجموع	**1,524,159**	**100.0**	**1,688,149**	**100.0**

المصدر : وزارة التخطيط ، مصلحة الإحصاء والتعداد

التطورات النفطية المحلية

لم يكن المشهد في القطاع النفطي الليبي خلال العام موضوع التقرير مغايراً بشكل كبير عما كان عليه في عام 2015، فقد أستمرت أزمة اقفال الموانئ النفطية خاصة في منطقة الهلال النفطي، بالإضافة إلى بعض العراقيل والصعوبات كإنقطاع إمدادات الكهرباء، الأمر الذي نتج عنه إنخفاض طفيف في كميات النفط المنتجة ، مقارنة بما كانت عليه في عام 2015، إذ إنخفض المتوسط اليومي لإنتاج النفط ليصل إلى 400 الف برميل.

وفيما يتعلق بالأحتياطي النفطي لليبيا خلال عام 2016، فقد ظل عند نفس المستوى، وذلك لتوقف عمليات الأستكشاف والتنقيب، بسبب الظروف المشار اليها سابقاً، ويرجع السبب الرئيسي في ذلك إلى أن معظم الشركات والخبرات الأجنبية غادرت البلاد وأوقفت نشاطها، وبذلك استقر احتياطي ليبيا المعلن عنه عند 48.47 مليار برميل من النفط الخام، و51,549 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي خلال العام موضوع التقرير.

- الإنتاج المحلي من النفط الخام:

سجل إنتاج النفط الخام خلال عام 2016 إنخفاضاً طفيفاً بمقدار 8.7 مليون برميل وبنسبة إنخفاض بلغت 6% ليصل إلى 137.9 مليون برميل، مقابل 146.6 مليون برميل خلال عام 2015، حيث استقر متوسط الإنتاج اليومي في حدود 400 ألف برميل خلال عام 2016 ، ويرجع السبب في هذا الإنخفاض إلى أستمرار إغلاق الموانئ النفطية في منطقة الهلال النفطي التي تضم أكبر الموانئ النفطية في ليبيا، بالإضافة إلى الصراعات المسلحة التي شهدتها هذه المنطقة خلال العام موضوع التقرير، لا سيما وأن القدرة الاستعابية لمنظقة الهلال النفطي تقدر بحوالي 500 آلف برميل في اليوم.

أما بالنسبة لتوزيع الإنتاج حسب الشركات المنتجة كما هو مبين بالجدول رقم (21)، فإن إنخفاض معدلات إنتاج جُل الشركات المنتجة، ساهم في إنخفاض معدلات إجمالي الإنتاج بنسب متفاوتة، حيث أحتلت شركة الخليج العربي المرتبة الأولى إذ بلغ إنتاجها خلال عام 2016 حوالي 77.5 مليون برميل، مسجلة بذلك معدل إنخفاض سنوي وصل 1.3% ، وشكل إنتاجها 56.2% من إجمالي الكميات المنتجة، كما إنخفض إنتاج شركة سرت من 19.8 مليون برميل عام 2015 إلى 17.5 مليون برميل عام 2016، كما إنخفضت نسبة مساهمتها من 13.5% من إجمالي الكميات المنتجة عام 2015 إلى 12.8% عام

2016، وتراجع إنتاج شركة مليته للنفط (إيني) لتحتل المركز الثالث ليصل إنتاجها إلى 16.3 مليون برميل عام 2016 موزعة على النحو التالي: (10.9 مليون برميل بالمنطقة المغمورة، 5.3 مليون برميل بالمنطقة اليابسة) مقابل 27.5 مليون برميل عام 2015 موزعة علي النحو التالي: (12.3 مليون برميل بالمنطقة المغمورة و15.2 مليون برميل بالمنطقة اليابسة)، وكانت نسبة مساهمتها 11.8% من إجمالي الكميات المنتجة، أما شركة المبروك (توتال) فكانت في المركز الرابع بإنتاج قدره 12.2 مليون برميل وهو ما يشكل 8.8% من إجمالي الكمية المنتجة، وجاءت شركة فنترسهال في المركز الخامس بنسبة إنتاج قدرها 2.7% من إجمالي الكميات المنتجة ليصل إنتاجها إلى 3.8 مليون برميل، أما باقي الشركات فقد تراوحت مساهماتها بين 0.7% و0.9% خلال نفس العام.

أما فيما يخص نسبة مساهمة المؤسسة الوطنية للنفط في الشركات التشغيلية الواردة بالجدول رقم (21) ونظراً لعدم حدوث أي تغيرات في الإتفاقيات المبرمة، فيلاحظ أن نسب المشاركة في رأس المال والتشغيل لم تتغير بين المؤسسة والشركاء الأجانب، واستمرت على النحو التالي: إمتلاك المؤسسة لشركتي الخليج العربي وسرت ملكية كاملة، حيث بلغت كل من النسبة التشغيلية والنسبة الرأسمالية للمؤسسة فيهما نسبة 100%، وبلغت النسبة التشغيلية للمؤسسة في شركة أكاكوس (ريبسول) 88.8%، فيما بلغت النسبة الرأسمالية 50.0%، أما شركات الزويتينة والهروج (فيبا) ، فقد بلغت النسبة التشغيلية للمؤسسة فيها 88.0%، في حين بلغت النسبة الرأسمالية في كل واحدة منها 50%، أما شركة مليتة للنفط (إيني للنفط) فقد بلغت النسبة التشغيلية للمؤسسة فيها 85.5%، فيما بلغت النسبة الرأسمالية 50%، أما باقي الشركات والمتمثلة في (أو أم في)، مليته للغاز (إيني غاز)، الواحة والمبروك (توتال)، فقد بلغت النسبة التشغيلية للمؤسسة فيها 65%، 85.5%، 59.2% و50% لكل منها على التوالي ، أما النسبة الرأسمالية فقد بلغت في كل واحدة منها 50%، ما عدا شركة الواحة التى بلغت فيها هذه النسبة 59.2%.

جدول رقم (21) : توزيع إنتاج النفط الخام حسب الشركات

" مليون برميل "

الشركات المنتجة	نسبة مساهمة المؤسسة الوطنية للنفط%		2015		2016	
	تشغيلي	رأسمالي	الكمية	% من الإجمالي	الكمية	% من الإجمالي
الخليج العربي	100.0	100.0	78.5	53.5	77.5	56.2
الواحة	59.2	59.2	0.3	0.2	5.7	4.1
مليتة للنفط (ايني للنفط)	85.5	50.0	27.5	18.8	16.3	11.8
أكاكوس (ريبسول)	88.8	50.0	0.1	0.1	1.0	0.7
فنترسهال	–	–	3.8	2.6	3.8	2.8
سرت	100.0	100.0	19.8	13.5	17.5	12.8
الهروج (فيبا)	88.0	50.0	2.1	1.4	2.6	1.9
الزويتينة	88.0	50.0	1.9	1.3	1.3	0.9
المبروك (توتال)	50.0	50.0	12.6	8.6	12.2	8.8
أو إم في	65.0	50.0	–	–	–	–
المجموع			**146.6**	**100.0**	**137.9**	**100.0**
متوسط الإنتاج اليومي			**0.4**		**0.4**	

المصدر : المؤسسة الوطنية للنفط .

- صادرات النفط الخام :

من خلال البيانات المتوفرة عن كمية الصادرات النفطية في الجدول رقم (22) ، يلاحظ أن الكميات المصدرة من النفط شهدت إنخفاضاً خلال عام 2016، لتصل إلى 111.3 مليون برميل، مقابل 118.2 مليون برميل في عام 2015، مسجلةً بذلك إنخفاضاً قدره 6.9 مليون برميل، وبنسبة إنخفاض بلغت 5.8%.

أما فيما يتعلق بتوزيع كمية الصادرات النفطية حسب الشركات المصدرة خلال عام 2016، فإن المؤسسة الوطنية للنفط لازالت تتصدر مجموعة الشركات المصدرة للنفط، حيث بلغت كمية صادراتها 100.7 مليون برميل، أي ما يعادل 90.5% من إجمالي الكميات المصدرة، وتأثرت عمليات تصدير النفط بأغلاق الموانئ النفطية.

جدول رقم (22) : توزيع صادرات النفط حسب الشركات

" مليون برميل "

الشركات	2015		2016	
	الكمية	% من الإجمالي	الكمية	% من الإجمالي
المؤسسة الوطنية للنفط	110.3	93.3	100.7	90.5
فنترسهال	3.5	3.0	5.3	4.8
مليتة للنفط (إيني للنفط)	1.2	1.0	1.8	1.6
أو. ام . في	0.04	0.0	0.3	0.3
المبروك (توتال)	2.5	2.1	2.4	2.2
أكاكوس (ريبسول)	0	0.0	0	0.0
ساجا	0	0.0	0	0.0
هسكى	0	0.0	0	0.0
بتروكندا	0	0.0	0.2	0.2
أ .أن .أي شمال إفريقيا	0.6	.0	0.0	0.0
المؤسسة الوطنية للنفط الكورية	0	0.0	0.0	0.0
اوكسيدنتال	0.1	0.1	0.0	0.0
إميرادا	0	0.0	0.0	0.0
ماراثون	0	0.0	0.6	0.5
كونكوفيلبس	0	0.0	0	0.0
المجموع	**118.2**	**100.0**	**111.3**	**100.0**
متوسط الصادرات اليومي	**0.41**		**0.32**	

المصدر : المؤسسة الوطنية للنفط .

- أسعار النفط الخام :

نظراً للتطورات التي شهدها السوق العالمي للنفط خلال عام 2016، فقد إنخفض متوسط أسعار النفط الليبي ليصل إلى 41.60 دولاراً للبرميل مقابل 50.5 دولار للبرميل في المتوسط عام 2015 بمعدل إنخفاض قدره 17.6%، هذا وقد استمرت استفادة الخام الليبي من الهامش الكبير الذي حققه خام برنت على الأنواع الأخرى من النفط والتي ساهمت بشكل كبير في تعويض النقص الملحوظ في امدادات النفط الليبي في السوق العالمي، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال البيانات الواردة بالجدول رقم (23).

جدول رقم (23) : متوسط الأسعار الدولية لأنواع النفط الخام المحلي

" دولاراً لكل برميل "

نوع الخام	2012	2013	2014	2015	2016
البريقة	107.34	108.39	94.45	51.76	43.30
الزويتينة	111.17	108.52	110.42	57.58	44.88
سيرتكا	109.04	108.07	87.74	–	–
السدرة	110.57	107.42	86.07	–	47.20
ابوالطفل	112.57	108.27	110.36	60.77	45.22
السرير	110.54	106.87	90.89	54.31	44.97
مسلة	110.20	106.68	92.58	47.67	40.90
آمنا	111.99	107.18	84.14	57.10	47.96
البوري	110.21	107.48	99.49	50.21	38.21
الشرارة	110.90	109.00	98.71	–	–
الجرف	110.72	108.21	96.32	52.00	39.62
مليتة	110.35	109.12	97.18	52.69	–
الوفاء	–	–	–	40.66	–
المتوسط العام	**111.1**	**107.9**	**95.7**	**50.5**	**41.60**

المصدر : المؤسسة الوطنية للنفط .

- إنتاج الغاز الطبيعي:

شهد إنتاج الغاز الطبيعي في ليبيا إنخفاضاً خلال عام 2016، حيث شكلت نسبة إنتاج الغاز الطبيعي المصاحب من إجمالي الإنتاج 16.9%، في حين كانت نسبة إنتاج الغاز غير المصاحب إلى إجمالي الإنتاج 83.1%، ويعزى السبب وراء إنخفاض نسبة إنتاج الغاز الطبيعي المصاحب، إلى إنخفاض إنتاج النفط الخام خلال عام 2016، حيث وتظهر البيانات الواردة بالجدول رقم (24)، أن المتوسط السنوى لإنتاج الغاز الطبيعي قد إنخفض بمقدار 11.5 مليار قدم مكعب، بنسبة 1.5% ليصل إلى 775.9 مليار قدم مكعب، مقابل 787.4 مليار قدم مكعب خلال عام 2015، وتبعاً لذلك إنخفض متوسط الإنتاج اليومي من 2.157 مليار قدم مكعب خلال عام 2015 إلى 2.126 مليار قدم مكعب خلال عام 2016.

جدول رقم (24) : المتوسط اليومي والمتوسط السنوي لإنتاج الغاز الطبيعي

السنوات	الإنتاج (مليار قدم مكعب)	
	المتوسط اليومي	المتوسط السنوي
2010	2.956	1078.8
2011	2.052	738.9
2012	2.267	827.5
2013	1.954	713.4
2014	2.033	742.1
2015	2.157	787.4
2016	2.126	775.9

المصدر : المؤسسة الوطنية للنفط .

.- الإنتاج المحلي من المشتقات النفطية :

شهد عام 2016 إنخفاضاً في الإنتاج المحلي من المشتقات النفطية، حيث تشير البيانات الواردة بالجدول رقم (25) بأن الإنتاج المحلي من المشتقات النفطية قد إنخفض من 4,202.3 ألف طن متري خلال عام 2015 ليصل إلى 3,944.8 ألف طن متري خلال عام 2016، مسجلا إنخفاضاً قدره 257.5 ألف طن متري، وبنسبة إنخفاض بلغت 6.1%.

جدول رقم (25): الإنتاج المحلي من المشتقات النفطية

" ألف طن متري "

المشتقات	2014		2015		2016	
	الكمية	من الإجمالي %	الكمية	من الإجمالي %	الكمية	من الإجمالي %
زيت الوقود الثقيل	1,785.9	37.2	1,796.3	37.2	1,854.2	47.0
زيت الغاز (ديزل)	1,278.4	26.7	1,003.0	26.7	916.8	23.2
نافتا	681.5	14.2	539.2	14.2	518.2	13.1
كيروسين بنوعيه	483.7	10.1	360.4	10.1	226.1	5.7
بنزين 95	515.7	10.7	459.0	10.7	399.3	10.1
غاز مسال	51.1	1.1	44.3	1.1	30.2	0.8
الاجمالي	**4,796.3**	**100.0**	**4,202.3**	**100.0**	**3,944.8**	**100.0**

المصدر : المؤسسة الوطنية للنفط .

الإنتاج المحلي من البتروكيماويات :

شهد الإنتاج المحلي من البتروكيماويات في عام 2016 إنخفاضاً بمقدار 202.5 ألف طن متري ، بنسبة إنخفاض قدرها 23.3%، لتصل إلى 667.2 ألف طن متري، مقابل 869.7 ألف طن خلال عام 2015.

جدول رقم (26): الإنتاج المحلي من البتر وكيماويات

" ألف طن متري "

المنتجات	2014		2015		2016	
	الكمية	من الإجمالي %	الكمية	من الإجمالي %	الكمية	من الإجمالي %
اليوريا	164.2	24.3	341.6	39.3	243.7	36.5
الميثانول	262.1	38.7	207.7	23.9	160.2	24.0
الأمونيا	250.3	37.0	320.4	36.8	263.3	39.5
الاجمالى	**676.6**	**100.0**	**869.7**	**100.0**	**667.2**	**100.0**

المصدر : المؤسسة الوطنية للنفط .

- الأستهلاك المحلي من المشتقات النفطية:

شهد الأستهلاك المحلي من المشتقات النفطية خلال عام 2016 إنخفاضاً ملحوظاً، حيث إنخفض بمقدار 956.6 ألف طن متري، أي بنسبة إنخفاض بلغت 9.8%، ليصل إلى 8,805.1 ألف طن متري خلال 2016، مقابل 9,761.7 ألف طن متري خلال عام 2015.

جدول رقم (27) : الأستهلاك المحلي من المشتقات النفطية

ألف طن متري "

المشتقات	2014		2015		2016	
	الكمية	من الإجمالى %	الكمية	من الإجمالى %	الكمية	من الإجمالى %
الغاز المسال	302.5	2.6	264.3	2.7	269.3	3.0
بنزين	3,822.3	32.7	3,732.4	38.2	3,955.1	44.9
كيروسين بنوعيه	342.1	2.9	181.9	1.9	187.0	2.1
وقود الديزل	5,496.3	47.0	4,217.6	43.2	3,078.9	35.0
زيت الوقود الثقيل	1,719.2	14.7	1,365.5	14.0	1,314.8	15.0
بنزين طيران	0.0	0.0	18	0.2	-	-
المجموع	**11,682.4**	**100.0**	**9,761.7**	**100.0**	**8,805.1**	**100.0**

المصدر : الموسسة الوطنية للنفط .

ثانياً: المالية العامة

سجل العام 2016 أدنى ايراد تحققه الميزانية العامة منذ عام 2002، لتصل الإيرادات المحققة إلى نحو 8.6 مليار دينار، مما ترتب على ذلك استمرار تسجيل عجز للسنة الرابعة على التوالي قدر بـ 20.7 مليار دينار لعام 2016، و يعزى ذلك إلى الإنخفاض الكبير في إنتاج وتصدير النفط الخام والذي يعد الممول الرئيسي للإيرادات العامة، بسبب الانقسام السياسي والصرعات المسلحة التي تشهدها البلاد، فضلاً على تردي الأوضاع الأمنية فيها، الامر الذي إنعكس سلباً على الاستقرار والاداء الاقتصادي كما زاد من الضغوط على الأوضاع المالية العامة وهدد استدامتها.

إن الأوضاع السابق ذكرها، جعلت من مصرف ليبيا المركزي ووزارة المالية، يواجهان صعوبات كبيرة في تنفيذ التزامات الدولة الضرورية والتي يتعذر التوقف عن صرفها، لارتباطها بحاجيات المواطن، ولتوفير الحد الأدنى من الإحتياجات الأساسية من سلع وخدمات.

- **الموقف التنفيذي للميزانية العامة للسنة المالية 2016:**

بلغ إجمالي الإيرادات الفعلية المحصلة خلال عام 2016 نحو 8.6 مليار دينار، في حين بلغ إجمالي المصروفات الفعلية 29.5 مليار دينار، وقد نتج عن ذلك عجز في الميزانية العامة بلغ 20.9 مليار دينار، وذلك بسبب إنخفاض أسعار النفط الخام الدولية، بالاضافة إلى إنخفاض إنتاج وتصدير النفط الخام إلى ما دون 0.4 مليون برميل في اليوم.

أ- الإيرادات العامة:

وفقاً لبيانات حساب وزارة المالية لدى مصرف ليبيا المركزي، بلغ إجمالي الإيرادات المحققة خلال العام موضوع التقرير حوالي 8,845.2 مليون دينار منها:

- 6,665.5 مليون دينار من حساب الإيرادات النفطية.
- 1,398.5 مليون دينار من حساب الايراد العام.
- 717.0 مليون دينار من حساب الضرائب.
- 64.3 مليون دينار من حساب الجمارك.

جدول رقم (28): الإيرادات العامة لعام 2016

"مليون دينار"

البيان	المبالغ المحققة بالدينار لعام 2016
صافي الموارد النفطية	6,665.4
إيرادات الضرائب	717.0
الرسوم الجمركية	64.3
رسوم الخدمة العامة	348.0
الاتصالات	214.9
مبيعات المحروقات المحلية	580.0
إجمالي الإيرادات	**8,589.6**
تمويل من بواقي أرصدة الميزانيات السابقة	5.5
تمويل من حساب الاحتياطي العام	250.0
ميزانية الطوارئ	380.5
سلف مصرف ليبيا المركزي	20,296.1
الإجمالي	**29,521.6**

ب- المصروفات العامة:

وفقاً للبيانات الواردة من إدارة العمليات المصرفية في مصرف ليبيا المركزي لعام 2016، بلغ إجمالي قيمة التفويضات الصادرة لكافة أبواب الميزانية العامة خلال العام 2016 نحو 29,521.6 مليون دينار، موزعة على النحو التالي:

جدول رقم (29): المصروفات العامة لعام 2016

"مليون دينار"

الباب	البيان	المبالغ المسيلة لعام 2016
الأول	المرتبات وما في حكمها	19,093.1
الثاني	النفقات التسييرية والتشغيلية	2,222.7
الثالث	مشروعات وبرامج التنمية	1,398.3
الرابع	نفقات الدعم وموازنة الأسعار	5,723.8
	إنفاق خارج الميزانية	1,084.0
	الإجمالي	**29,521.6**

- **الباب الأول– المهايا والمرتبات وما في حكمها:**

تم تسييل 19,093.1 مليار دينار لدعم الباب الأول.

- **الباب الثاني– نفقات التسيير والتجهيز والتشغيل:**

تم تسييل 2,222.7 مليار دينار لدعم الباب الثاني.

- **الباب الثالث– مشروعات وبرامج التنمية:**

تم تسييل 1,398.3 مليار دينار لدعم الباب الثالث.

- **الباب الرابع– الدعم وموازنة الأسعار:**

تم تسييل 5,723.8 مليار دينار لدعم الباب الرابع منها:

- 3.986 مليار دينار دعم للمحروقات.
- 780.0 مليون دينار دعم للكهرباء والانارة العامة.
- 430.0 مليون دينار دعم لجهاز الامداد الطبي.
- 375.0 مليون دينار دعم للنظافة العامة.
- 152.8 مليون دينار دعم لشركة المياه والصرف الصحي.

جدول رقم (30): نفقات الدعم وموازنة الأسعار

"مليون دينار"

البيان	المبالغ المسيلة لعام 2015	المبالغ المسيلة لعام 2016
الادوية والامداد الطبي	600.0	430.0
السلع التموينية	4.3	0.0
المحروقات	6,194.0	3,986.0
الكهرباء والإنارة العامة	9.852	780.0
المياه والصرف الصحي	242.7	152.8
النظافة العامة	326.1	375.0
الإجمالي	**8,220.0**	**5,723.8**

القطاع الخارجي

● **ميزان المدفوعات:**

تشير بيانات ميزان مدفوعات ليبيا لعام 2016، إلى أن الوضع العام لميزان المدفوعات قد تأثر للعام الرابع على التوالي بإنخفاض الصادرات النفطية بصورة أساسية، مما أدى لحدوث عجزاً في الميزان الكلي بلغ 9.7 مليار دينار، مقابل عجزاً بلغ 16.4 مليار دينار عام 2015، ويرجع إنخفاض العجز في الميزان الكلي، إلى إنخفاض عجز الحساب الجاري من 12.7 مليار دينار عام 2015 إلى 6.5 مليار دينار عام 2016، وذلك بسبب إنخفاض العجز في الميزان التجاري الذي بلغ نحو 2.6 مليار دينار في عام 2016، مقابل عجز بلغ 6.5 مليار دينار في عام 2015.

وفيما يلي تحليل موجز لأهم بنود ميزان المدفوعات لعام 2016 :

الحساب الجاري :

أظهرت بيانات التدفقات التي نشأت عن المعاملات المتعلقة بالسلع، الخدمات، حساب الدخل والتحويلات الجارية مع العالم الخارجي خلال عام 2016 عجزاً بلغ نحو 6.4 مليار دينار، متأثراً بالعجز في الميزان التجاري الذي سبق أن أشرنا إليه وهو 2.6 مليار دينار، مقابل عجز بلغ 7.7 مليار دينار في عام 2015، وإنخفاض العجز في صافي العمليات غير المنظورة (خدمات، دخل وتحويلات جارية) من 5.1 مليار دينار في عام 2015 إلى 3.8 مليار دينار في عام 2016.

1- الميزان التجاري:

شهد الميزان التجاري لعام 2016، إنخفاض في العجز من 7.7 مليار دينار عام 2015 إلى 2.6 مليار دينار في عام 2016 وعلى الرغم من إنخفاض قيمة الصادرات السلعية عموماً من 15.0 مليار دينار في عام 2015 إلى 9.4 مليار دينار في عام 2016، وذلك بسبب إنخفاض قيمة الصادرات النفطية من نحو 13.9 مليار دينار في عام 2015 إلى 9.7 مليار دينار في عام 2016، إلا أن الأثر المباشر لإنخفاض عجز الميزان التجاري كان لإنخفاض قيمة الورادات السلعية من 22.7 مليار دينار عام 2015 إلى 12.0 مليار دينار عام 2016.

2- العمليات غير المنظورة:

أظهر صافي العمليات غير المنظورة (خدمات، دخل والتحويلات الجارية) إنخفاض العجز من 5.1 مليار دينار عام 2015 إلى عجز قدره 3.8 مليار دينار عام 2016، ويعزى هذا لإنخفاض العجز في حساب الخدمات حيث بلغ نحو 3.8 مليار دينار في عام 2016، مقابل 5.5 مليار دينار عام 2015، وإلى إنخفاض عجز حساب التحويلات الجارية أيضاً من 1.2 مليار دينار عام 2015، إلى عجز 1.1 مليار دينار عام 2016، في حين حقق حساب الدخل فائض بلغ 1.0 مليار دينار عام 2016 مقابل 1.6 مليار دينار في عام 2015.

الحساب الرأسمالي والمالي:

أسفرت حركة المعاملات الرأسمالية والمالية مع العالم الخارجي في عام 2016، إلى حدوث تدفقات مالية للخارج بلغت 1.3 مليار دينار في عام 2016، مقابل تدفقات للخارج بلغت 3.9 مليار دينار في عام 2015، وتتمثل هذه التدفقات في التحويلات الرأسمالية، وحيازة الأصول غير المنتجة غير المالية، وصافي حركة الأستثمارات المباشرة سواء إلى الداخل أو إلى الخارج، والتغير في وضع المحافظ الأستثمارية، وصافي حركة الأستثمارات الأخرى المتمثلة في الإئتمانات التجارية، والقروض الطويلة والقصيرة الأجل والعملة والودائع لدى السلطات النقدية أو المصارف التجارية أو الحكومة العامة أو القطاعات الأخرى.

الميزان الكلي:

نتيجة لإنخفاض عوائد الصادرات النفطية خلال عام 2016، بسبب الأحداث السياسية والأمنية التي تشهدها البلاد، سجل الوضع الكلي لميزان المدفوعات لعام 2016 عجزاً بلغ 9.5 مليار دينار، والذي إنعكس على احتياطيات النقد الأجنبي لدى مصرف ليبيا المركزي رغم الاجراءات والسياسات التي قام بها المصرف المركزي التي من شأنها المحافظة على الاحتياطيات.

جدول رقم (31) : ميزان المدفوعات

" مليون دينار"

البنود	2014	2015	2016
أولا- الحساب الجاري :	**-24,172.3**	**-12,713.6**	**-6540.3**
1. السلع والخدمات :	**-23,489.4**	**-13,195.1**	**-6,533.6**
أ. السلع:	-14,120.7	-7,687.6	-2,645.0
- الصادرات (فوب)	24,511.0	14,996.9	9,402.0
قطاع الهيدروكربونات	22,951.4	13,853.2	8.676.0
صادرات أخرى	1,559.6	1,143.7	726.0
- الواردات (فوب)	-38,631.7	-22,684.5	-12,047.0
ب. الخدمات :	-9,368.7	-5,507.5	-3,888.6
دائن	100.6	372.5	118.8
مدين	-9469.2	-5,880.0	-4007.4
2. الدخل :	**740.7**	**1,641.1**	**1,043.9**
دخل الأستثمار المباشر	-1,106.0	-134.4	-279.7
دخل استثمارات أخرى	1,846.7	1,775.5	1,323.6
3. التحويلات الجارية :	**-1,423.5**	**-1,159.6**	**-1,050.6**
الحكومة العامة	-1.5	0.0	0.0
القطاعات الأخرى	-1,422.0	-1,159.6	-1,050.6
قطاع النفط	-193.5	-96.8	-53.0
أخرى (تحويلات العاملين للخارج)	-1,228.5	-1,062.8	-997.6
ثانياً - الحساب الرأسمالي والمالي	**-534.7**	**-3,938.3**	**-1,300.3**
الأستثمار المباشر	98.6	-545.3	610.9
استثمار الحافظة	-1,054.0	3465.2	2,006.9
استثمارات أخرى	420.8	-5,736.5	-2,696.3
ثالثاً – الخطأ والسهو	**-2,697.5**	**287.1**	**-1,894.4**
رابعاً - الميزان الكلي	**-27,406.0**	**-16,364.8**	**-9,735**
بنود للتذكرة :			
سعر الصرف الرسمي للدينار الليبي / الدولار الأمريكي (متوسط الفترة)	1.27	1.38	1.39
سعر الصرف الرسمي للدينار الليبي / الدولار الأمريكي (في نهاية الفترة)	1.33	1.39	1.43
رصيد الحساب الجاري (%من إجمالي الناتج المحلي)	-56.3	52.0	30.5
ميزان المدفوعات الكلي (% من إجمالي الناتج المحلي)	-63.7	67.2	45.5
إجمالي الناتج المحلي الأسمى (مليارات الدنانير)	43.0	24.4	21.3

التجارة الخارجية

يعتمد الاقتصاد الوطني بشكل شبه كامل على قطاع التجارة الخارجية، حيث تعد الصادرات النفطية المصدر الرئيسي لتمويل الميزانية العامة، إذ شكلت الإيرادات النفطية خلال عام 2016 ما نسبته 75% من إجمالي الإيرادات العامة. وفي المقابل تلعب الواردات دوراً رئيسياً في تلبية احتياجات السوق المحلي من السلع والخدمات، بسبب ضعف القاعدة الإنتاجية.

وفيما يلي تحليل لأهم مؤشرات التجارة الخارجية في الاقتصاد الوطني خلال عام 2016:

أولا: حجم التبادل التجاري:

سجل حجم التبادل التجاري (صادرات + واردات) بين ليبيا والعالم الخارجي خلال عام 2016، إنخفاضاً بلغ 4,615.6 مليون دينار وما نسبته 14.1%، ليصل إلى 28,103.2 مليون دينار، مقابل 32,718.8 مليون دينار خلال عام 2015، وقد تركز التراجع في حجم المبادلات التجارية بين ليبيا والعالم الخارجي، في تراجع الواردات من السلع والخدمات لتسجل إنخفاضاً ملحوظاً وصل إلى 18.5%، وذلك نتيجة الإجراءات التقشفية التي عمد على تطبيقها مصرف ليبيا المركزي، بالتعاون مع وزارتي الاقتصاد والمالية، بهدف الحد من الصرف الأجنبي وتحقيق الاستقرار في ميزان المدفوعات والميزانية العامة . كما يعود تراجع المبادلات التجارية أيضاً، إلى تراجع الصادرات التي وصلت إلى ما نسبته 8.8%، بسبب تدهور أسعار النفط في الأسواق الدولية، التي تزامنت مع إنخفاض كميات الإنتاج المحلي .

جدول رقم (32) : حجم التجارة الخارجية خلال الفترة (2015-2016)

" بالمليون دينار"

البند	2015	2016	مقدار التغير	نسبة التغير
الصادرات*	14,892.1	13,579.4	-1,312.7	-8.8
الواردات*	17,826.7	14,523.8	-3,302.9	-18.5
حجم التجارة الخارجية	**32,718.8**	**28,103.2**	**-4,615.6**	**-14.1**

* مصلحة الإحصاء والتعداد.

شكل (5) : حجم التجارة الخارجية والناتج المحلي الإجمالي
(2016-2015)

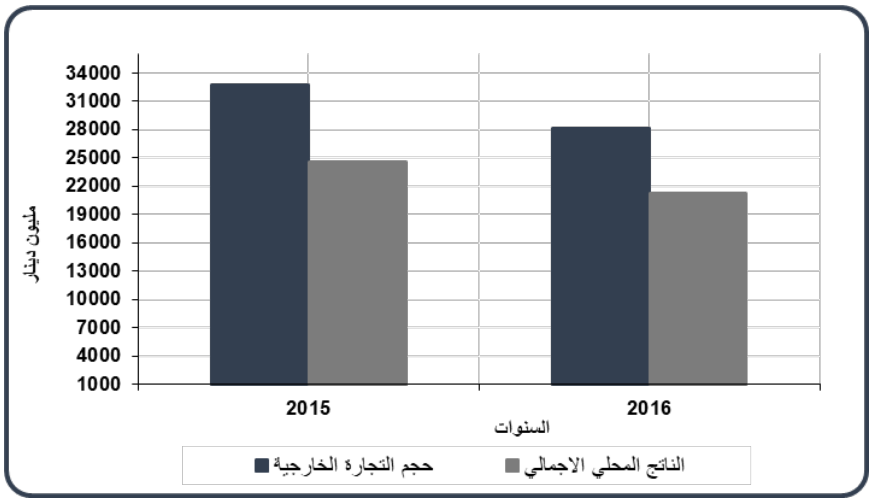

ثانياً: الصادرات :-

يتميز الاقتصاد الوطني بعدم تنوع صادراته واعتماده بشكل أساسي على النفط كمصدر للدخل، حيث تشكل الصادرات النفطية نسبة قد تتجاوز في بعض السنوات 80% من إجمالي الصادرات، مما يعرض الاقتصاد الوطني إلى صدمات قوية، نتيجة التغيرات الكبيرة والمفاجئة في أسواق النفط الدولية، ومن خلال البيانات المتاحة الواردة بالجدول رقم (32)، يلاحظ مدى الإنخفاض الحاصل في الصادرات الوطنية للعام موضوع التقرير حيث بلغ مقدار الإنخفاض نحو 1,312.7 مليون دينار، وما نسبته 8.8%، لتصل إلى 13,579.4 مليون دينار، مقابل 14,892.1 مليون دينار خلال عام 2015، وذلك بفعل التغيرات التي صاحبت أسواق النفط الدولية منذ عام 2014، المتمثلة في هبوط ملحوظ لأسعار النفط مصحوبة بإنخفاض في كميات الإنتاج المحلي، الأمر الذي أدى إلى إنخفاض قيمة الصادرات.

التركيب السلعي للصادرات :

يتضح من البيانات بالجدول رقم (32)، مدى استحواذ صادرات الوقود المعدنية والمحروقات والمواد المتصلة بها على النصيب الأوفر من إجمالي الصادرات خلال عام 2016، لتصل إلى نحو 8,991.9 مليون دينار، مشكّلة بذلك ما نسبته 66.2% من إجمالي الصادرات .

وجاءت صادرات السلع غير المصنفة على أساس النوع في المرتبة الثانية من حيث أهميتها النسبية لتشكل 29.4% من إجمالي الصادرات، فيما لم تشكل باقي السلع المصدرة سوى 4.4% من إجمالي الصاردات. الأمر الذي يبين عدم تنوع الصادرات الوطنية نتيجة ضعف هيكل الإنتاج المحلي، وهو ما يجعل الاقتصاد الوطني عرضة لتقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية.

جدول رقم (33): التركيب السلعي للصادرات(2015–2016)

" بالمليون دينار"

اقسام السلع	2015	2016	الاهمية النسبية
مواد غذائية وحيوانات حية	42.1	46.7	0.3
مشروبات وتبغ	0.6	0.03	0.002
مواد خام غير صالحة للأكل باستثناء الوقود	151.0	221.2	1.6
مواد الوقود المعدنية والمحروقات والمواد المتصلة بها	12,321.0	8,991.9	66.2
زيوت وشحوم حيوانية ونباتية	0.1	0.1	0.0007
مواد كيماوية	283.5	177.3	1.3
مصنوعات صنفت على أساس المواد التي صنعت منها	121.6	121.7	0.9
الآلات ومعدات نقل	15.9	21.1	0.2
مصنوعات مختلفة	9.5	8.1	0.1
سلع غير مصنفة على اساس النوع	1946.9	3991.1	29.4
الإجمالي	**14,892.1**	**13,579.4**	**100.0**

المصدر: مصلحة الإحصاء والتعداد.

شكل (6)

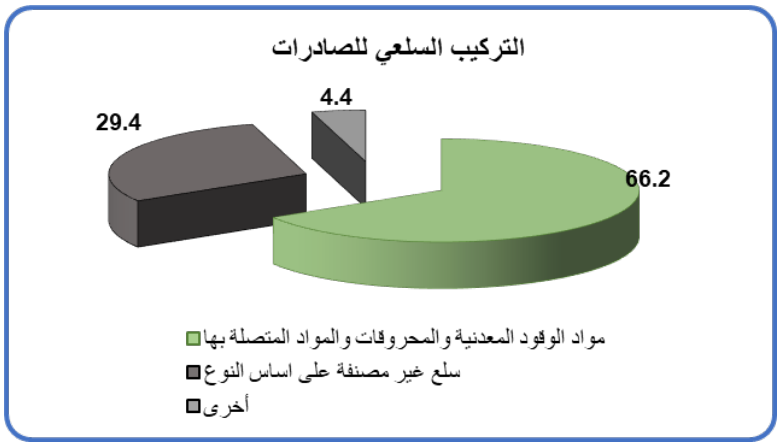

التوزيع الجغرافي للصادرات:

يلاحظ من الجدول رقم (32) المتعلق بالتوزيع الجغرافي للصادرات الوطنية، الأهمية النسبية الكبيرة التي تحظى بها الصادرات الليبية لدول الأتحاد الاوروبي، حيث بلغت 4,183.1 مليون دينار، مشكّلة بذلك ما نسبته 30.8% من إجمالي الصادرات خلال العام موضوع التقرير، ويعود سبب إرتفاع الأهمية النسبية للصادرات الوطنية لدول الأتحاد الأوروبي (منطقة اليورو)، إلى اعتماد اقتصادات تلك البلدان على النفط الخام الليبي، بالإضافةً إلى الخصائص الجغرافية. كما يلاحظ خلال الفترة موضوع التقرير نشاط التبادل التجاري بين ليبيا ودول آسيا، حيث شهدت الصادرات الوطنية نشاطاً ملحوظاً لهذه البلدان لتصل إلى 6,052.4 مليون دينار مشكلة بذلك ما نسبته 44.6% من إجمالي الصادرات .

جدول رقم (34) : التوزيع الجغرافي للصادرات (2015– 2016)

" بالمليون دينار "

المنطقة	2015	النسبة من إجمالي الصادرات (%)	2016	النسبة من إجمالي الصادرات (%)
البلدان المتقدمة	**7,725.6**	**51.9**	**5,121.0**	**37.7**
منطقة اليورو	7,523.9	50.9	4,183.1	30.8
بلدان أخرى	201.7	1.4	937.9	6.9
البلدان النامية	**7,166.5**	**48.1**	**8,458.4**	**62.3**
آسيا	4,121.0	17.7	6,052.4	44.6
أوروبا	2,449.8	16.5	2,206.4	16.2
بلدان أخرى	595.7	4.0	199.6	1.5
إجمالي الصادرات	**14,892.1**	**100.0**	**13,579.4**	**100.0**

المصدر: مصلحة الإحصاء والتعداد.

شكل (7)

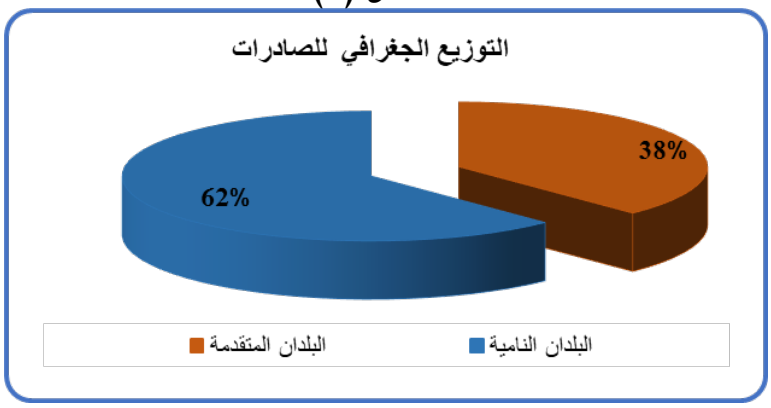

ثالثاً: الواردات:-

عندما يعجز الإنتاج المحلي عن تلبية احتياجات القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، من سلع أستهلاكية ضرورية وكمالية إضافة الى السلع الرأسمالية، من آلات ومعدات ومواد خام السلع الوسيطة لدعم التنمية الاقتصادية، وزيادة معدلات الإنتاج، تلجأ الدول عادة الى الأسواق الخارجية لسد هذا العجز.

هذا وقد بلغت الواردات خلال العام موضوع التقرير نحو 14,523.8 مليون دينار، مسجلة بذلك إنخفاضاً بلغ 3,302.9 مليون دينار وما نسبته 18.5% مقارنة بعام 2015. ويعود ذلك إلى إجراءات تقييد الصرف الأجنبي التي لجأ إليها مصرف ليبيا المركزي، من أجل المحافظة على احتياطيات النقد الأجنبي في ظل الظروف غير المواتية على الصعيدين الدولي والمحلي.

التركيب السلعي للواردات:

أستحوذت واردات المواد الغذائية والحيونات الحية على النصيب الأوفر من إجمالي الواردات خلال عام 2016، لتصل إلى 28.4% من إجمالي الواردات، فيما جاءت واردات آلات ومعدات النقل في المرتبة الثانية من حيث الأهمية النسبية لتشكل 23.3%، مما يدل على مدى ضعف الإنتاج المحلي وعجز السوق المحلي في توفير العديد من السلع والخدمات التي يحتاجها الأفراد مما يؤدي ذلك إلى زيادة الطلب على النقد الأجنبي وفي ظل محدودية عرضه فإن ذلك يؤدي إلى خلل سوق الصرف الأجنبي، ومن ثم تدهور سعر الصرف.

وجاءت واردات كل من مصنوعات مختلفة ومصنوعات صنفت على أساس المواد التي صنعت منها في المرتبة الموالية، مشكلة بذلك ما نسبته 11.9% و11.0% من إجمالي الواردات على الترتيب. وشكلت واردات مواد الوقود المعدنية والمحروقات والمواد المتصلة بها، وواردات مواد كيماوية نسبة 10.5% و8.4% من إجمالي الواردات على الترتيب، فيما لم تتجاوز الواردات الأخرى نسبة 6.5%.

جدول رقم (35): التركيب السلعي للواردات (2015– 2016)

" بالمليون دينار"

اقسام السلع	2015	2016	الاهمية النسبية
مواد غذائية وحيوانات حية	4,199.5	4,123.6	28.4
مشروبات وتبغ	369.5	255.0	1.8
مواد خام غير صالحة للأكل باستثناء الوقود	170.2	199.9	1.4
مواد الوقود المعدنية والمحروقات والمواد المتصلة بها	1,471.6	1,521.5	10.5
زيوت وشحوم حيوانية ونباتية	178.2	388.7	2.7
مواد كيماوية	1,387.8	1,217.0	8.4
مصنوعات صنفت على اساس المواد التي صنعت منها	2,433.5	1,602.7	11.0
آلات ومعدات نقل	4,956.9	3,390.6	23.3
مصنوعات مختلفة	2,541.2	1,729.3	11.9
سلع غير مصنفة على اساس النوع	118.3	95.8	0.6
المجموع	**17,826.7**	**14,523.8**	**100.0**

مصلحة الإحصاء والتعداد.

شكل رقم (8)

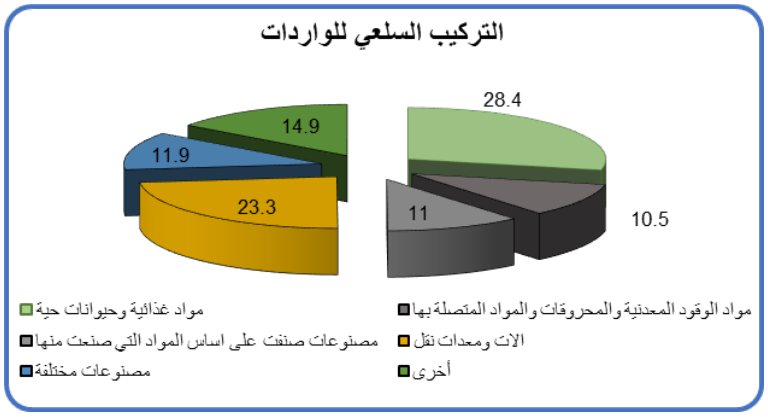

التوزيع الجغرافي للواردات:

يلاحظ من خلال بيانات التوزيع الجغرافي للورادات الوطنية الواردة بالجدول رقم (34) لعامي 2015 و2016، تغير أتجاه الواردات لتصبح البلدان النامية ذات أهمية نسبية أكبر من غيرها، حيث شكلت نسبة 75.0% و78.5% من إجمالي الواردات خلال العامين على التوالي. فيما شكلت البلدان المتقدمة نسبة 25.0% و21.5% فقط خلال نفس الفترة. وقد جاءت بلدان أوروبا الشرقية في المرتبة الأولى من حيث الأهمية النسبية لتشكل ما نسبته

29.9% و26.9% من إجمالي الواردات لنفس الفترة على التوالي، فيما بلغت الواردات من بلدان منطقة اليورو سوى 21.8% و17.7%.

وفيما يتعلق بالبلدان العربية، فيلاحظ نشاط معدلات التبادل التجاري بين ليبيا والبلدان العربية خلال العام موضوع التقرير، إذ سجلت على التوالي لعامي 2015و2016 الواردات من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا نسبة وصلت 19.0% ، 18.6%.

جدول رقم (36) : التوزيع الجغرافي للواردات (2015 – 2016)

" بالمليون دينار"

المنطقة	2015	النسبة من إجمالي الواردات (%)	2016	النسبة من إجمالي الواردات (%)
البلدان المتقدمة	**4,447.9**	**25.0**	**3,119.2**	**21.5**
منطقة اليورو	3,887.1	21.8	2,560.3	17.7
بلدان أخرى	560.8	3.2	558.9	3.8
البلدان النامية	**13,379.0**	**75.0**	**11,404.5**	**78.5**
آسيا	5,326.9	29.9	3,903.2	26.9
أوروبا	1,671.7	9.3	1,963.6	13.5
الشرق الاوسط وشمال افريقيا والباكستان	3,386.1	19.0	2,699.5	18.6
أخرى	2,994.3	16.8	2,838.1	19.5
مجموع الواردات	**17,826.9**	**100.0**	**14,523.8**	**100.0**

مصلحة الإحصاء والتعداد.

شكل رقم (9)

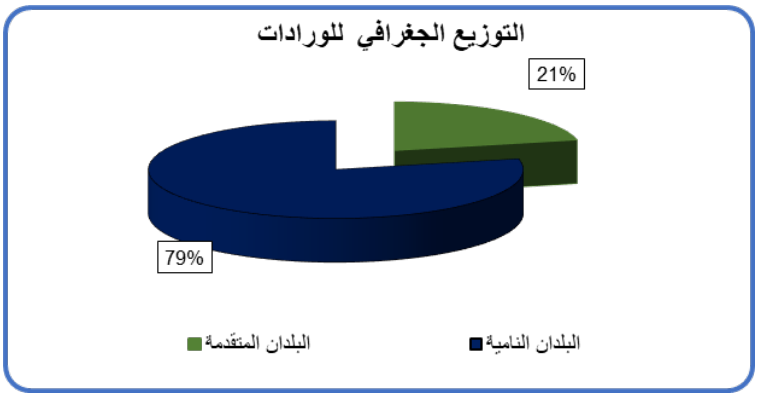

التطورات النقدية

1. القاعدة النقدية:

شهدت القاعدة النقدية خلال عام 2016 زيادة نسبتها 30.2%، أو ما مقداره 12.7 مليار دينار، أي من 41.9 مليار دينار في نهاية عام 2015 إلى 54.6 مليار دينار في نهاية عام 2016، وترجع هذه الزيادة إلى التغير الذي طرأ على مكونات القاعدة النقدية والتى تشمل كل من النقد بخزائن المصارف، والنقد لدى الجمهور، وودائع المصارف التجارية تحت الطلب لدى مصرف ليبيا المركزي وودائع المؤسسات العامة لدى مصرف ليبيا المركزي، حيث شهدت العملة لدى الجمهور إرتفاعاً بنسبة 17.8%، أي من 23,007.3 مليون دينار في نهاية عام 2015 إلى 27,103.2 مليون دينار في نهاية عام 2016، كما ارتفعت الودائع تحت الطلب للمصارف التجارية لدى مصرف ليبيا المركزي، وهي المكون الأساسي للقاعدة النقدية (رصيد الاحتياطي النقدي الإلزامي لدى مصرف ليبيا المركزي، ورصيد حساب المقاصة)، من نحو 16,185.2 مليون دينار في نهاية عام 2015 إلى 24,779.5 مليون دينار في نهاية عام 2016، بنسبة 53.1%، أو ما مقداره 8,594.3 مليون دينار، في حين إنخفضت العملة بخزائن المصارف التجارية من 743.6 مليون دينار في نهاية عام 2015 إلى 594.7 مليون دينار في نهاية عام 2016، أي بنسبة 20.0%.

أما فيما يتعلق بودائع المؤسسات العامة لدى مصرف ليبيا المركزي، فقد إرتفعت من 1,990.1 مليون دينار في نهاية عام 2015 إلى 2,120.2 مليون دينار في نهاية عام 2016، أي بنحو 130.1 مليون دينار، أو ما نسبته 6.5%.

العوامل المؤثرة في القاعدة النقدية:

بتحليل العوامل المؤثرة في القاعدة النقدية، فقد كان لصافي الأصول الأجنبية أثر إنكماشي على القاعدة النقدية، حيث إنخفضت بنحو 8,536.9 مليون دينار، أو ما نسبته 7.8%، في حين كان لصافي الأصول المحلية أثر توسعي على القاعدة النقدية أي بزيادة قدرها 21,208.3 مليون دينار، أو ما نسبته 31.4% في نهاية عام 2016، كما يتضح من الجدول رقم (35).

جدول رقم (37): القاعدة النقدية والعوامل المؤثرة فيها

"مليون دينار"

البيان	2015	2016	مقدار التغير	نسبة التغير
القاعدة النقدية :	**41,926.2**	**54,597.6**	**12,671.4**	**30.2**
1- العملة المصدرة للتداول:	**23,750.9**	**27,679.9**	**3,947.0**	**16.6**
- بخزائن المصارف	743.6	594.7	-148.9	-20.0
- لدى الجمهور	23,007.3	27,103.2	4,095.9	17.8
2- ودائع تحت الطلب للمصارف التجارية لدى مصرف ليبيا المركزي	**16,185.2**	**24,779.5**	**8,594.3**	**53.1**
3- ودائع تحت الطلب للمؤسسات والشركات العامة	**1,990.1**	**2,120.2**	**130.1**	**6.5**
العوامل المؤثرة في القاعدة النقدية:	**41,926.2**	**597.6,54**	**12,671.4**	**30.2**
1- صافي الأصول الأجنبية	**109,413.8**	**100,876.9**	**-8,536.9**	**-7.8**
2- صافي الأصول المحلية:	**(67,487.6)**	**(46,279.3)**	**21,208.3**	**-31.4**
- الخزانة العامة	(23,013.1)	(2,980.4)	20,032.7	-87.0
- القطاعات الأخرى	0.0	0.0	0.0	0.0
- المصارف التجارية	0.0	0.0	0.0	0.0
- صافي البنود الأخرى	(44,474.5)	(43,298.9)	1,175.6	-2.6

شكل (8) القاعدة النقدية

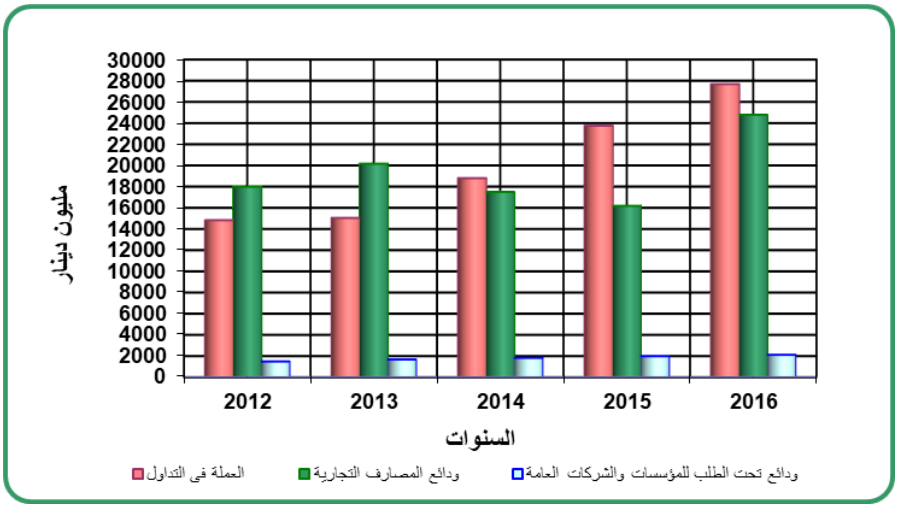

2. عرض النقود:

شهد عرض النقود بالمفهوم الواسع (ع$_2$) أو ما يعرف بالسيولة المحلية في نهاية عام 2016، إرتفاعاً بنحو 17,714.6 مليون دينار، أو ما نسبته 22.5% ليصل إلى 96,320.9 مليون دينار، مقابل 78,606.3 مليون دينار في نهاية عام 2015.

وقد تركزت الزيادة بالكامل في عرض النقود (ع$_1$) الذي ازداد بنحو 17,826.0 مليون دينار، أو ما نسبته 23.2% ليصل في نهاية عام 2016 إلى 94,609.0 مليون دينار، مقابل 76,783.0 مليون دينار في نهاية عام 2015، وبالنظر إلى التغير في مكونات (ع$_1$) يلاحظ أن العملة خارج المصارف ارتفعت من 23,007.3 مليون دينار إلى 27,103.2 مليون دينار أو ما مقداره 4,095.9 مليون دينار وبنسبة بلغت 17.8% في نهاية عام 2016، كما ارتفعت الودائع تحت الطلب من 53,775.7 مليون دينار في نهاية عام 2015 إلى 67,505.8 مليون دينار في نهاية عام 2016، أي بنسبة 25.5%، أو ما مقداره 13,730.1 مليون دينار، وقد شكلت الودائع تحت الطلب ما نسبته 71.4% من عرض النقود (ع$_1$) في حين شكل النقد المتداول خارج المصارف نسبة 28.6%. أما رصيد شبه النقود فقد إنخفض بنحو 111.4 مليون دينار، أو ما نسبته 6.1% ليصل إلى 1,711.9 مليون دينار، مقابل 1,823.3 مليون دينار في نهاية عام 2015.

وتجدر الإشارة إلى أن نسبة العملة خارج المصارف إلى عرض النقود (ع$_1$) إنخفضت من 30.0% في نهاية عام 2015 إلى 28.6% في نهاية عام 2016، كما إنخفضت نسبة العملة خارج المصارف إلى عرض النقود (ع$_2$) من 29.3% في نهاية عام 2015 إلى 28.1% في نهاية عام 2016.

وقد بلغ مضاعف النقود لعام 2016 بالنسبة إلى(ع$_1$) نحو 1.73 مرة، في حين بلغ هذا المضاعف بالنسبة إلى (ع$_2$) نحو 1.76 مرة.

العوامل المؤثرة في عرض النقود:

يلاحظ أن صافي الأصول الأجنبية الذي إنخفض بنسبة 6.9%، وكذلك صافي البنود الأخرى الذي نما بنسبة 24.8%، كان لهما أثر انكماشي على عرض النقود، في حين كان لصافي الائتمان المحلي الذي إرتفع بمقدار 19,297.9 مليون دينار، أي بنسبة 178.5% في نهاية عام 2016 أثر توسعي على عرض النقود.

جدول رقم (38): عرض النقود والعوامل المؤثرة فيه

" مليون دينار"

البيان	2015	2016	مقدار التغير	نسبة التغير
1.عرض النقود (ع1):	**76,783.0**	**94,609.0**	**17,826.0**	**23.2**
– العملة خارج المصارف	23,007.3	27,103.2	4,095.9	17.8
– ودائع تحت الطلب	53,775.7	67,505.8	13,730.1	25.5
2. شبه النقود	**1,823.3**	**1,711.9**	**-111.4**	**-6.1**
3. السيولة المحلية (ع2) = (1+2)	**78,606.3**	**96,320.9**	**17,714.6**	**22.5**
العوامل المؤثرة في السيولة المحلية:	**78,606.3**	**96,320.9**	**17,714.6**	**22.5**
1.صافي الأصول الأجنبية	**115,110.6**	**107,151.0**	**-7,959.6**	**-6.9**
2.الائتمان المحلي:	**(10,810.1)**	**8,487.8**	**19,297.9**	**-178.5**
أ. الخزانة العامة (صافي):	(31,813.7)	(11,081.1)	20,732.6	-65.2
– المصرف المركزي	(23,013.1)	(2,980.4)	20,032.7	-87.0
– المصارف التجارية	(8,800.6)	(8100.7)	699.9	-8.0
ب. المطلوبات على القطاعات الأخرى	21,003.6	19,568.9	-1,434.7	-6.8
3. صافي البنود الأخرى	**(25,694.2)**	**(19,317.9)**	6,376.3	**-24.8**

شكل (9) عرض النقود

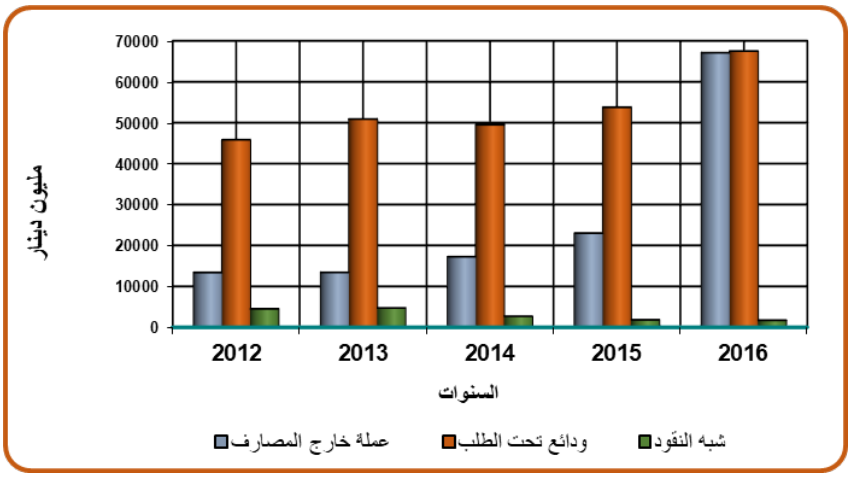

3. سعر صرف الدينار الليبي:

استمر نظام سعر الصرف المطبق في ليبيا على ما هو عليه، حيث يتبع نظام سعر الصرف الثابت، من خلال تثبيت القيمة التعادلية للدينار الليبي، مقوّمة بحقوق السحب

الخاصة عند 0.5175 وحدة حقوق سحب خاصة لكل دينار. وعلى هذا الأساس تأثر سعر صرف الدينار الليبي بالتغيرات التي طرأت على أسعار صرف العملات الأجنبية، ووفقاً للوزن الذي تحظى به كل عملة من سلة العملات المكونة لوحدة حقوق السحب الخاصة، حيث إنخفض سعر صرف الدينار الليبي أمام الدولار الأمريكي بنسبة 3.5% في نهاية عام 2016، أي إنخفض من 1.3929 ديناراً لكل دولار في نهاية عام 2015 إلى 1.4415 ديناراً لكل دولار في نهاية عام 2016، وإنخفض أيضاً أمام الين الياباني بنسبة 6.8% في نهاية عام 2016، في حين إرتفع سعر صرف الدينار الليبي أمام اليورو بنسبة 1.0%، أي إرتفع من 1.5225 ديناراً لكل يورو في نهاية عام 2015 ليصل إلى 1.5076 ديناراً لكل يورو في نهاية عام 2016، كما إرتفع سعر صرف الدينار الليبي أمام الجنيه الأسترليني بنسبة 14.5%، ليصل إلى 1.7654 ديناراً لكل جنيه أسترليني في نهاية عام 2016، مقابل 2.0644 ديناراً لكل جنيه إسترليني في نهاية عام 2015، كما إرتفع أمام الفرنك السويسري بنسبة 0.1%، أي من 1.4064 ديناراً لكل فرنك في نهاية عام 2015 ليصل إلى 1.4055 ديناراً لكل فرنك سويسري في نهاية عام 2016، كما إرتفع سعر صرف الدينار الليبي أمام الايوان الصيني بنسبة 4.3%، ليصل إلى 0.2073 ديناراً لكل إيوان في نهاية عام 2016. والجدول التالي يوضح تطور سعر صرف الدينار الليبي مقابل بعض العملات الرئيسة الدولية:

جدول رقم (39) : أسعار صرف الدينار الليبي مقابل أهم العملات الرئيسة

" دينار ليبي لكل وحدة"

العملات	2015	2016	نسبة التغير
دولار أمريكى	1.3968	1.4415	3.5
يورو	1.5224	1.5076	-1.0
جنيه أسترلينى	2.0644	1.7654	-14.5
فرنك سويسري	1.4064	1.4055	-0.06
ين يابانى (100 ين)	1.1566	1.2358	6.8
اليوان الصينى	0.2114	0.2073	-1.94

مصرف ليبيا المركزي

أظهر إجمالي المركز المالي لمصرف ليبيا المركزي في نهاية عام 2016 (عدا الحسابات النظامية) إنخفاضاً قدره 3.4 مليار دينار، أو ما نسبته 2.1%، ليبلغ نحو 160.4 مليار دينار، مقابل 163.8 مليار دينار في نهاية عام 2015. وفيما يلي تحليل لأهم بنود المركز المالي (أصول وخصوم) للمصرف:

أولاً – الأصول:

1. أصول إصدار العملة:

سجلت أصول إصدار العملة إرتفاعاً بنحو 3.9 مليار دينار، أو ما نسبته 16.6% لتصل في نهاية عام 2016 إلى 27.7 مليار دينار، مقابل 23.8 مليار دينار في نهاية عام 2015، وفيما يتعلق بغطاء العملة المصدرة للتداول فقد شكل بند سندات وأذونات خزانة أجنبية وعملات اجنبية ما نسبته 99.8% من إجمالي أصول إصدار العملة، في حين ظل رصيد الذهب النقدي كما هو عليه في نهاية عام 2015 بنحو 46.9 مليون دينار، مشكلاً ما نسبته 0.2% من إجمالي أصول إصدار العملة.

2. أصول العمليات المصرفية:

بلغ إجمالي أصول العمليات المصرفية في نهاية عام 2016 نحو 132.7 مليار دينار، مقابل 140.0 مليار دينار في نهاية عام 2015، مسجلاً إنخفاضاً بمقدار 7.3 مليار دينار، أي ما نسبته 5.2%. وفيما يلي تحليل لأهم البنود المكونة لأصول العمليات المصرفية:

- **سندات وأذونات خزانة أجنبية وأرصدة بعملات قابلة للتحويل:**

بلغ رصيد سندات وأذونات خزانة أجنبية وأرصدة بعملات قابلة للتحويل لدى مصرف ليبيا المركزي في نهاية عام 2016 نحو 62.8 مليار دينار، مقابل نحو 75.2 مليار دينار في نهاية عام 2015، مسجلاً إنخفاضاً قدره 12.4 مليار دينار، أو ما نسبته 16.5%. ويعزى هذا الإنخفاض إلى التراجع الملحوظ في إيرادات النقد الأجنبي، مما أدى إلى حدوث عجز كبير في ميزان المدفوعات الليبي، والذي إنعكس في إنخفاض رصيد الأصول الاجنبية لدى مصرف ليبيا المركزي.

- **المساهمات والأستثمارات المحلية:**

لم يطرأ أي تغير على رصيد المساهمات والأستثمارات المحلية في نهاية عام 2016 ليبقى كما هو عليه في نهاية عام 2015 والبالغ 3,029.4 مليون دينار.

- **المساهمات والأستثمارات الأجنبية:**

إرتفع رصيد المساهمات والأستثمارات الأجنبية في نهاية عام 2016 بنحو 504.2 مليون دينار، أو ما نسبته 3.2% ليصل إلى 16.2 مليار دينار، مقابل 15.6 مليار دينار في نهاية عام 2015.

- **قروض وسلفيات الخزانة العامة:**

بلغ رصيد السلف الممنوحة للخزانة العامة في نهاية عام 2016 نحو 46.6 مليار دينار، مقابل 40.9 مليار دينار في نهاية عام 2015، مظهرا زيادة قدرها 5.7 مليار دينار، أو ما نسبته 13.9%، ويعزى هذا الإرتفاع إلى العجز المحقق في الميزانية العامة لعام 2016، بالاضافة إلى عدم تسوية رصيد الترتيبات المالية بين مصرف ليبيا المركزي ووزارة المالية في عام 2015.

- **القروض والتسهيلات الممنوحة لبعض الجهات العامة:**

تم تسديد الرصيد القائم للقروض والتسهيلات الممنوحة لبعض الجهات والمؤسسات العامة في نهاية عام 2016، والذي كان قد سجل 985.8 مليون دينار في نهاية عام 2015.

- **الأصول الأخرى:**

بلغ رصيد الأصولالأخرى في نهاية عام 2016 نحو 4,128.2 مليون دينار، مقابل 4,248.0 مليون دينار في نهاية عام 2015، مظهراً إنخفاضاً قدره 119.8 مليون دينار، أو ما نسبته 2.8%.

ثانياً- الخصوم:

1. خصوم إصدار العملة:

سجل رصيد العملة المصدرة للتداول في نهاية عام 2016 إرتفاعاً بلغ 3.9 مليار دينار أو ما نسبته 16.6%، ليصل إلى نحو 27.7 مليار دينار، مقابل 23.8 مليار دينار في نهاية عام 2015.

2. خصوم العمليات المصرفية:

- الودائع (الحسابات الجارية):

سجل الرصيد الإجمالي للخصوم الإيداعية لدى مصرف ليبيا المركزي في نهاية عام 2016 إنخفاضاً قدره 7.8 مليار دينار ليصل إلى 100.6 مليار دينار، مقابل 108.4 مليار دينار في نهاية عام 2015، حيث إرتفع رصيد ودائع الخزانة العامة بنحو 170 مليون دينار أي مانسبته 4.9%، ليصل في نهاية عام 2016 إلى 3.6 مليار دينار، مقابل 3.4 مليار دينار في نهاية عام 2015، كما إرتفع رصيد المجالس المحلية بنحو 712.2 مليون دينار، أي ما نسبته 35.9% ليصل إلى 2.7 مليار دينار في نهاية عام 2016، مقابل 2.0 مليار دينار في نهاية عام 2015، كذلك إرتفع رصيد ودائع المصارف التجارية والمصارف المتخصصة بنحو 6.6 مليار دينار، أو ما نسبته 12.7% ليصل في نهاية عام 2016 إلى نحو 59.1 مليار دينار، مقابل 52.5 مليار دينار في نهاية عام 2015، في حين إنخفض رصيد ودائع مؤسسات وأجهزة عامة بنحو 1.9 مليار دينار، أي ما نسبته 6.6%، ليصل إلى 27.2 مليار دينار في نهاية عام 2016، مقابل 29.1 مليار دينار في نهاية عام 2015، كما إنخفض رصيد حسابات متنوعة بنحو 14.3 مليار دينار، أي ما نسبته 69.2% ليصل إلى 6.3 مليار دينار في نهاية عام 2016، مقابل 20.6 مليار دينار في نهاية عام 2015، في حين إرتفع رصيد حسابات مصارف خارجية بنحو 816.2 مليون دينار أي ما نسبته 107.8% ليصل إلى 1,574.8 مليون دينار في نهاية عام 2016، مقابل 757.9 مليون دينار في نهاية عام 2015.

- رأس المال والأحتياطي العام:

لم يطرأ أي تغير على رصيد رأس المال والأحتياطي العام لمصرف ليبيا المركزي ليبقى كما هو عليه في نهاية عام 2015 والبالغ 1500.0 مليون دينار.

- الأحتياطيات والمخصصات الأخرى:

سجل بند الأحتياطيات والمخصصات إرتفاعاً بلغ 112.8 مليون دينار، أي ما نسبته 1.2%، ليصل إلى نحو 9.5 مليار دينار في نهاية عام 2016، مقابل 9.3 مليار دينار في نهاية عام 2015.

- الخصوم الأخرى:

سجل بند الخصوم الأخرى إرتفاعاً قدره 382.8 مليون دينار، أو ما نسبته 1.8% ليصل في نهاية عام 2016 إلى نحو 21.2 مليار دينار، مقابل 20.8 مليار دينار في نهاية عام 2015. والجدول رقم (40) يوضح تطور بنود أصول وخصوم مصرف ليبيا المركزي والتغيرات التي طرأت عليها.

جدول رقم (40) : أصول وخصوم مصرف ليبيا المركزي

"مليون دينار"

البيان	2015	2016	مقدار التغير	نسبة التغير%
الأصول				
أولا: أصول إصدار العملة:	**23,751.9**	**27,701.8**	**3,949.9**	**16.6**
1- سندات وأذونات خزانة أجنبية وعملات أجنبية	23,705.0	27,654.9	3,949.9	16.7
2- ذهب نقدي	46.9	46.9	0.0	0.0
ثانياً: أصول العمليات المصرفية:	**140,022.2**	**132,686.9**	**-7,335.3**	**-5.2**
1- سندات وأذونات خزانة أجنبية وعملات أجنبية	75,228.9	62,818.4	-12,410.5	-16.5
2- المساهمات والأستثمارات المحلية	3,029.4	3,029.4	0.0	0.0
3- المساهمات والأستثمارات الأجنبية	15,647.4	16,151.6	504.2	3.2
4- الدين العام الممنوح للخزانة العامة:	40,882.7	46,559.3	5,676.6	13.9
- سندات وأذونات الخزانة العامة	0.0	0.0	0.0	
- قروض وتسهيلات للخزانة العامة	40,882.7	46,559.3	5,676.6	13.9
5- القروض والتسهيلات الممنوحة لبعض الجهات العامة:	985.8	0.0	-985.8	-100.0
- قروض وسلف وتسهيلات لمؤسسات وأجهزة عامة (محلية، أجنبية)	985.8	0.0	-985.8	-100.0
- قروض وتسهيلات لمصارف تجارية	0.0	0.0	0.0	
6- الأصول الأخرى	4,248.0	4,128.2	-119.8	-2.8
مجموع الأصول	**163,774.1**	**160,388.7**	**-3,385.4**	**-2.1**
الخصوم				
أولاً: خصوم إصدار العملة:	**23,751.9**	**27,701.8**	**3,949.9**	**16.6**
1- عملة خارج مصرف ليبيا المركزي	23,751.9	27,697.9	3,947.0	16.6
2- عملة لدى العمليات المصرفية	**1.0**	**3.9**	**2.9**	**290.0**
ثانياً: خصوم العمليات المصرفية:	**140,022.2**	**132,686.9**	**-7,335.3**	**-5.2**
1- الودائع (الحسابات الجارية):	108,386.8	100,555.9	-7,830.9	-7.2
- الخزانة العامة	3,437.4	3,607.4	170.0	4.9
- المجالس المحلية	1,985.0	2,697.2	712.2	35.9
- مؤسسات وأجهزة عامة	29,130.6	27,208.3	-1,922.3	-6.6
- المصارف المحلية (تجارية، متخصصة)	52,484.2	59,133.8	6,649.6	12.7
- حسابات متنوعة	20,591.7	6,334.4	-14,257.3	-69.2
- حسابات مصارف خارجية	757.9	1,574.8	816.9	107.8
2- رأس المال والأحتياطي العام	1,500.0	1,500.0	0.0	0.0
3- أحتياطيات ومخصصات أخرى	9,345.1	9,457.9	112.8	1.2
4- الخصوم أخرى	20,790.3	21,173.1	382.8	1.8
مجموع الخصوم	**163,774.1**	**160,388.7**	**-3,385.4**	**-2.1**

المصارف التجارية

شهدت الميزانية المجمّعة للمصارف التجارية العاملة في ليبيا في نهاية عام 2016 تطورات في مُجمل بنودها على جانبي الأصول والخصوم ليصل إجمالي الأصول داخل الميزانية المجمعة إلى 103,455.1 مليون دينار، مقابل 90,233.4 مليون دينار في نهاية عام 2015 ، بزيادة قدرها 13,221.7 مليون دينار وبنسبة 14.7% .

وفيما يلي تفصيل لأهم بنود الميزانية :

أولاً : جانب الأصول

1- النقدية :

أ- النقدية بالخزائن والمقاصة :

إرتفع رصيد النقدية بمعدل 72.4% وبمقدار 5,667.7 مليون دينار، لتصل إلى 13,492.7 مليون دينارفي نهاية عام 2016 ، مقابل 7,825.0 مليون دينار في نهاية عام 2015، حيث تركز هذا الإرتفاع في عمليات المقاصة بين المصارف والتي إرتفعت بنسبة 94.2%، في حين إنخفضت النقدية بالخزائن بالعملة المحلية بمعدل 20.0% لتصل إلى 594.7 مليون دينار في نهاية عام 2016 مقابل 743.6 مليون دينار في نهاية عام 2015 ، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (41): النقدية بالخزائن والمقاصة

"مليون دينار"

البيان	2015	2016	معدل التغير (%)
النقدية بالخزائن :	752.8	606.4	-19.4
- عملة محلية	743.6	594.7	-20.0
- عملة أجنبية	9.2	11.2	21.7
المقاصة بين المصارف	4,372.2	8,488.9	94.2
المقاصة بين الفروع	2,700.0	4,397.5	62.9
الإجمالي	**7,825.0**	**13,492.7**	**72.4**

ب-أرصدة لدى المصارف:

بلغ رصيد ودائع المصارف فيما بينها ولدى الغير 62,306.5 مليون دينار في نهاية عام 2016، مقابل 53,539.9 مليون دينار في نهاية عام 2015، أي بمعدل إرتفاع قدره 16.4%، وتركز هذا الإرتفاع في رصيد الودائع تحت الطلب لدى المصرف المركزي بمقدار 9,764.4 مليون دينار، حيث شكل رصيد الودائع تحت الطلب لدى المصرف المركزي ما نسبته 49.2% من إجمالي الودائع لدى المصارف في نهاية عام 2016، فيما إنخفض رصيد شهادات الإيداع لدى المصرف المركزي بمقدار 1,072.6 مليون دينار ليصل إلى 23,187.1 مليون دينار في نهاية عام 2016 مقارنة عما كانت عليه في عام 2015، وعلى الرغم من تطبيق قانون إلغاء الفوائد الربوية رقم (1) لعام 2013، إلا أن المصارف التجارية لازالت تحتفظ بمعدلات سيولة عالية لدى المصرف المركزي في شكل شهادات إيداع، وفيما يلي بيان بأرصدة الودائع لدى المصارف كما هي موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (42): ودائع المصارف

"مليون دينار"

البيان	2015	2016	معدل التغير (%)
ودائع تحت الطلب لدى :			
- المصرف المركزي	20,863.2	30,627.6	46.8
- المصارف المحلية	1,717.6	1,742.4	1.4
- المصرف الليبي الخارجي	2,216.8	2,396.1	8.1
- المصارف بالخارج	3,073.1	3,540.0	15.2
ودائع زمنية :			
- شهادات الإيداع	24,259.7	23,187.1	-4.4
- المصارف المحلية	0.0	0.0	-
- المصرف الليبي الخارجي	107.1	224.7	109.8
- المصارف بالخارج	1,302.4	588.6	-54.8
الإجمالي	**53,539.9**	**62,306.5**	**16.4**

2- الأستثمارات

سجل إجمالي بند رصيد الأستثمارات في المصارف التجارية نهاية عام 2016 نحو 1,789.2 مليون دينار، مقابل 1,787.8 مليون دينار في نهاية عام 2015، والجدول التالي يوضح تفاصيل هذا البند:

جدول رقم (43): الأستثمارات

"مليون دينار"

البيان	2015	2016	معدل التغير (%)
سندات وأذونات الخزانة	1,000.0	1,000.0	-
إستثمارات أخرى	787.8	789.2	0.2
الإجمالي	**1,787.8**	**1,789.2**	**0.1**

3- القروض والتسهيلات الائتمانية:

بلغ رصيد القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصارف التجارية نحو 18,770.3 مليون دينار في نهاية عام 2016، مقابل 20,212.8 مليون دينار في نهاية عام 2015، مسجلاً بذلك إنخفاضاً بما نسبته 7.1%، وبمقدار 1,291.0 مليون دينار. وتركز هذا الإنخفاض في رصيد السلف الإجتماعية من 6,608.6 مليون دينار في نهاية عام 2015، إلى 5,901.1 مليون دينار في نهاية عام 2016، وإنخفض رصيد قروض الأنشطة الإقتصادية الأخرى من 8,164.2 مليون دينار في نهاية عام 2015، إلى 8,041.3 مليون دينار في نهاية عام 2016 . ومن جانب أخر بلغت نسبة مخصص تغطية الديون المشكوك في تحصيلها إلى إجمالي القروض والتسهيلات نحو 15.5% في نهاية عام 2016، مقابل ما نسبته 13.8% في نهاية عام 2015، كما شكّل إجمالي القروض والتسهيلات ما نسبته 18.1% من إجمالي الأصول ونسبة 22.5% من إجمالي الودائع، وفيما يلي بيان تفصيلي لرصيد القروض والتسهيلات الممنوحة من المصارف التجارية:

جدول رقم (44): التسهيلات الائتمانية

"مليون دينار"

البيان	2015	2016	معدل التغير (%)
سلفيات وسحب على المكشوف	5,440.1	4,827.9	-11.3
السلف الإجتماعية *	6,608.6	5,901.1	-10.7
قروض الأنشطة الإقتصادية الأخرى	8,164.2	8,041.3	-1.5
إجمالي القروض والتسهيلات	**20,212.8**	**18,770.3**	**-7.1**
مخصص الديون المشكوك في تحصيلها	2,779.7	2,910.0	4.7
صافي القروض والتسهيلات	**17,433.1**	**15,860.3**	**-9.0**

*تشمل رصيد قروض المرابحة للأفراد .

ومن ناحية أخرى، بلغ رصيد القروض والتسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص في نهاية عام 2016 ما نسبته 68.5% من إجمالي القروض والتسهيلات بقيمة 12,854.3 مليون دينار، فيما شكل رصيد القروض والتسهيلات الممنوحة للقطاع العام النسبة الباقية وهي 31.5% بقيمة 5,915.9 مليون دينار، والجدول التالي يوضح قيمة القروض والتسهيلات الممنوحة للقطاع العام والخاص:

جدول رقم (45) : القروض

" مليون دينار"

البيان	2015	2016	معدل التغير (%)
القروض الممنوحة للقطاع العام	5,982.8	5,915.9	-1.1
القروض الممنوحة للقطاع الخاص	14,230.1	12,854.3	-9.7
الإجمالي	**20,212.8**	**18,770.3**	**-7.1**

4 – الأصول الثابتة والأصول الأخرى

بلغ رصيد الأصول الثابتة نحو1,365.4 مليون دينار في نهاية عام 2016 ، فيما بلغ رصيد الأصول الأخرى 5,687.3 مليون دينار في نهاية عام 2016، مقابل 5,502.4 مليون دينار في نهاية عام 2015.

ثانياً: جانب الخصـوم

1- ودائع العملاء :

إرتفعت أرصدة ودائع العملاء لدى المصارف التجارية بمقدار 12,150.5 مليون دينار وبنسبة 17.1% لتصل في نهاية عام 2016 إلى 83,407.6 مليون دينار، مقابل 71,257.1 مليون دينار في نهاية عام 2015، وقد جاء ذلك الإرتفاع نتيجة لنمو أرصدة الودائع تحت الطلب بمقدار 13,466.8 مليون دينار، لتصل إلى 72,192.7 مليون دينار في نهاية عام 2016، مقابل 58,725.9 مليون دينار في نهاية عام 2015، ويعزى هذا الإرتفاع إلى الزيادة في ودائع المؤسسات المالية والمؤسسات والهيئات والشركات العامة وشبه العامة ، وودائع القطاع الخاص بسبب التوسع في الإنفاق العام وكذلك نقص السيولة النقدية بالمصارف التجارية وإنخفاض قيمة السحوبات على الودائع ، في حين سجلت أرصدة الودائع لأجل إنخفاضاً بمقدار 1,312.0 مليون دينار وبنسبة 11.0%، لتصل إلى 10,644.7 مليون دينار في نهاية عام 2016، مقابل 11,956.7 مليون دينار في نهاية

عام 2015، كما إنخفضت أرصدة ودائع الإدخار بنسبة 0.7% لتصل في نهاية عام 2016 إلى 570.2 مليون دينار، مقابل 574.5 مليون دينار في نهاية عام 2015، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (46) : ودائع العملاء

" **مليون دينار**"

البيان	2015	2016	معدل التغير (%)
الودائع تحت الطلب	58,725.9	72,192.7	22.9
الودائع لأجل	11,956.7	10,644.7	-11.0
الودائع الإدخارية	574.5	570.2	-0.7
إجمالي	**71,257.1**	**83,407.6**	**17.1**

أما فيما يخص **تصنيف الودائع**، فقد سجل رصيد ودائع القطاع الخاص إرتفاعاً ملحوظاً في نهاية عام 2016 بمقدار 8,092.5 مليون دينار وبنسبة 22.4% لتصل إلى 44,209.9 مليون دينار، مقابل 36,117.4 مليون دينار في نهاية عام 2015، وجاءت هذه الزيادة نتيجة لنمو رصيد ودائع الأفراد بالعملة المحلية وذلك بسبب إنخفاض قيمة السحوبات من حساباتهم لدى المصارف، كما إرتفع أيضاً رصيد ودائع القطاع العام والقطاع الحكومي بنسبة 11.5% لتصل إلى 39,197.1 مليون دينار، منها 9,100.7 مليون دينار كودائع حكومية والتي تتكون من ودائع الوزارات والهيئات والمؤسسات الحكومية وودائع كل من: صندوق الضمان الاجتماعي، صندوق الإنماء الاقتصادي وودائع الصندوق الليبي للتنمية والأستثمار، مقابل 35,139.7 مليون دينار كودائع للقطاع العام والقطاع الحكومي في نهاية عام 2015، والجدول التالي يوضح ذلك .

جدول رقم (47) ودائع القطاع العام

"مليون دينار"

البيان	2015	2016	معدل التغير (%)
ودائع الحكومة والقطاع العام	**35,139.7**	**39,197.1**	**11.5**
- ودائع حكومية	9,800.6	9,100.7	-7.1
- ودائع القطاع العام	25,339.1	30,097.0	18.8
ودائع القطاع الخاص	**36,117.4**	**44,209.9**	**22.4**
إجمالي	**71,257.1**	**83,407.6**	**17.1**

2- الحسابات المكشوفة لدى المراسلين بالخارج :

بلغ رصيد الحسابات المكشوفة لدى المراسلين بالخارج 429.9 مليون دينار في نهاية عام 2016، مقابل 955.6 مليون دينار في نهاية عام 2015 أي بإنخفاض وقدره 525.7 مليون دينار، ويعزى السبب في ذلك إلى تغطية المصارف بعضاً من إلتزاماتها إتجاه المراسلين.

3- حقوق الملكية وأرباح العام:

- **رأس المال المدفوع:** إرتفع رأس المال المدفوع من 3,609.5 مليون دينار في نهاية عام 2015 إلى 3,791.4 مليون دينار في نهاية عام 2016، وجاء هذا الإرتفاع نتيجة لتضمين بيانات مصرف النوران عام 2016 لإجمالي بيانات المصارف التجارية .
- **الإحتياطيات والأرباح:** إرتفع رصيد الإحتياطيات والأرباح من 1,478.1 مليون دينار في نهاية عام 2015 ، ليصل إلى 1,575.0 مليون دينار في نهاية عام 2016، ويعزى ذلك إلى إرتفاع أرباح المصارف التجارية قبل خصم المخصصات والضرائب بنسبة 16.0% ، لتبلغ 247.1 مليون دينار خلال عام 2016 ، مقابل 213.0 مليون دينار خلال عام 2015 .

جدول رقم (48): حقوق الملكية والارباح

"مليون دينار"

البيان	2015	2016	معدل التغير (%)
رأس المال المدفوع	3,609.5	3,791.4	5.0
الإحتياطي القانوني	335.8	342.8	2.1
إحتياطيات غير مخصصة	29.7	30.0	1.0
أرباح العام	213.0	247.1	16.0
الأرباح المرحّلة والأرباح القابلة للتوزيع	899.6	955.0	6.2
إجمالي	**5,087.6**	**5,366.3**	5.5

4- المخصصات :

سجل رصيد المخصصات إرتفاعاً بلغت نسبته 5.1% وبمقدار 203.0 مليون دينار في نهاية عام 2016 ، ليصل إلى 4,144.8 مليون دينار ، مقابل 3,941.8 مليون دينار في

نهاية عام 2015 ، وكانت هذه الزيادة في جانب مخصص المصارف للديون المشكوك في تحصيلها كما هو موضح بالجدول التالي :

جدول رقم (49): المخصصات

"مليون دينار"

البيان	2015	2016	معدل التغير (%)
مخصص الديون المشكوك في تحصيلها	2,779.7	2,910.0	4.7
مخصص إستهلاك الأصولالثابتة	592.5	634.0	7.0
مخصصات عامة	556.9	594.3	6.7
مخصص تقييم أسعار الصرف	12.7	6.5	-48.8
إجمالي	**3,941.8**	**4,144.8**	5.1

5- متنوعات وخصوم أخرى:

بلغ رصيد متنوعات وخصوم أخرى 10,066.7 مليون دينار في نهاية عام 2016 مقابل 8,950.4 مليون دينار في نهاية عام 2015 ، بزيادة قدرها 1,116.3 مليون دينار وما نسبته 12.5% .

الحسابات خارج الميزانية

(الحسابات المقابلة)

إنخفض رصيد الحسابات خارج الميزانية للمصارف التجارية خلال عام 2016 بنسبة 3.1%، ليصل إلى 46,800.0 مليون دينار مقابل 48,299.2 مليون دينار في عام 2015، وتركز هذا الإنخفاض بشكل أساسي في الإعتمادات المستندية الخارجية والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (50) : الحسابات المقابلة

"مليون دينار"

البيان	2015	2016	معدل التغير (%)
الإعتمادات المستندية *	33,637.1	29,054.1	-13.6
خطابات الضمان *	12,596.2	13,578.6	7.8
المستندات برسم التحصيل	1,819.4	1,060.7	-41.7
أخرى	246.5	3,106.5	1,160.8
إجمالي	**48,299.2**	**46,800.0**	**-3.1**

*محلية وخارجية .

جدول رقم (51) : الميزانية المجمّعة للمصارف التجارية

"مليون دينار"

البند	2015	2016	مقدار التغير	معدل التغير %
الأصول:				
1- الأصول السائلة	**54,292.6**	**62,912.9**	**8,620.3**	**15.9**
نقدية بالخزائن	**752.8**	**606.4**	**-146.4**	**-19.4**
- عملة محلية	743.6	594.7	-148.9	-20.0
- عملة أجنبية	9.2	11.7	2.5	27.2
الودائع لدى المصرف المركزي	**45,122.8**	**53,814.7**	**8,691.9**	**19.3**
- ودائع تحت الطلب	20,863.1	30,627.6	9,764.5	46.8
- شهادات إيداع	24,259.7	23,187.1	-1,072.6	-4.4
الودائع لدى المصارف المحلية	**1,717.6**	**1,742.4**	**24.8**	**1.4**
- ودائع تحت الطلب	**1,717.6**	1,742.4	24.8	1.4
- ودائع زمنية	0.0	0.0	0.0	-
الودائع لدى المصرف الليبي الخارجي	**2,323.9**	**2,620.8**	**296.9**	**12.8**
- ودائع تحت الطلب	2,216.8	2,396.1	179.3	8.1
- ودائع زمنية	107.1	224.7	117.6	109.8
الودائع لدى المصارف بالخارج	**4,375.5**	**4,128.6**	**-246.9**	**-5.6**
- ودائع تحت الطلب	3,073.1	3,540.0	466.9	15.2
- ودائع زمنية	1,302.4	588.6	-713.8	-54.8
2- الأستثمارات	**1,787.8**	**1,789.2**	**1.4**	**0.1**
3- القروض والتسهيلات	**20,212.9**	**18,770.3**	**-1,442.6**	**-7.1**
- السلفيات والسحب على المكشوف	5,440.1	4,827.9	-612.2	-11.3
- السلف الإجتماعية (تشمل قروض المرابحة للأفراد)	6,608.6	5,901.1	-707.5	-10.7
- قروض الأنشطة الإقتصادية الأخرى	8,164.2	8,041.3	-122.9	-1.5
4- الأصول الثابتة	**1,365.4**	**1,365.4**	**0.0**	**0.0**
5- الأصول الأخرى بما فيها المقاصة	**12,574.7**	**18,617.3**	**6,042.6**	**48.1**
مجموع الأصول	**90,233.4**	**103,455.1**	**13,221.7**	**14.7**
الحسابات المقابلة	48,299.2	46,800.0	-1,499.2	-3.1
إجمالي الميزانية	**138,532.6**	**150,255.1**	**11,722.5**	**8.5**
الخصوم				
1- ودائع العملاء	**71,257.1**	**83,407.6**	**12,150.5**	**17.1**
- الودائع تحت الطلب	58,725.9	72,192.7	13,466.8	22.9
- الودائع الزمنية	11,956.7	10,644.7	-1,312.0	-11.0
- الودائع الإدخارية	574.5	570.2	-4.3	-0.7
2- الإقتراض من المصارف	**41.1**	**39.8**	**-1.3**	**-3.2**
3- الحسابات المكشوفة لدى المراسلين	**955.6**	**429.9**	**-525.7**	**-55.0**
4- حقوق الملكية	**5,087.4**	**5,366.3**	**278.9**	**5.5**
- رأس المال المدفوع	3,609.5	3,791.4	181.9	5.0
- الإحتياطي القانوني	335.6	342.8	7.2	2.2
- إحتياطيات غير مخصصة	29.7	30.0	0.3	1.0
- أرباح العام	213	247.1	34.1	16.0
- الأرباح المرحّلة والقابلة للتوزيع	899.6	955.0	55.4	6.2
5- المخصصات	**3,941.8**	**4,144.8**	**203.0**	**5.1**
6- المتنوعات والخصوم الأخرى	**8,950.4**	**10,066.7**	**1,116.3**	**12.5**
مجموع الخصوم	**90,233.4**	**103,455.1**	**13,221.7**	**14.7**
الحسابات المقابلة	48,299.2	46,800.0	-1,499.2	-3.1
إجمالي الميزانية	**138,532.6**	**150,255.1**	**11,722.5**	**8.5**

المصرف الليبي الخارجي

تشير بيانات المصرف الليبي الخارجي في نهاية العام 2016، إلى إرتفاع إجمالي الميزانية بمقدار 1,606.1مليون دينار، لتصل إلى 27,883.4 مليون دينار، مقابل 26,277.3 مليون دينار في نهاية عام 2015 .

وفيما يلي تحليل لأهم بنود ميزانية المصرف الليبي الخارجي لعام 2016 :

أولاً : جانب الأصول

1- نقدية وأرصدة لدى الغير:

إرتفع رصيد النقدية والأرصدة لدى المصارف في مُجمله بمعدل 5.7% وبمبلغ 1,077.3 مليون دينار، ليصل رصيده إلى 20,095.3 مليون دينار في نهاية عام 2016، مقابل 19,018.0 مليون دينار في نهاية عام 2015، والجدول التالي يوضح أهم التطورات التي حصلت في النقدية، الأرصدة وودائع لأجل لدى الغير:

جدول رقم (52): نقدية وأرصدة لدى الغير

"مليون دينار"

البيان	2015	2016	معدل التغير %
نقدية بالخزينة	7.8	8.5	9.0
أرصدة لدى المصارف :			
- حسابات جارية – مصرف ليبيا	818.3	1,019.7	24.6
- حسابات جارية لدى المصارف	848.8,1	1,558.5	-15.7
- ودائع لأجل لدى المصارف	16,043.7	17,209.3	7.3
- شهادات الإيداع	299.3	299.3	0.0
المجموع	**19,018.0**	**20,095.3**	**5.7**

2- محافظ إستثمارية مالية تدار بمعرفة الغير :

يمثل هذا البند أرصدة المبالغ التي يستثمرها المصرف في محافظ إستثمارية خارجية تدار من قبل مصارف ومؤسسات إستثمارية دولية ، حيث يتم إستثمار أموال المحفظة في أدوات مالية عالية الجودة ، وبلغ رصيد هذا البند 303.7 مليون دينار في نهاية عام 2016، مقابل مبلغ 290.1 مليون دينار في نهاية عام 2015 .

3- التسهيلات والقروض الممنوحة من المصرف الليبي الخارجي للغير:

بلغ رصيد هذا البند 2,268.2 مليون دينار في نهاية عام 2016 ، مقابل 2,038.2 مليون دينار في نهاية عام 2015، مسجلاً بذلك معدل إرتفاع بلغت نسبته 11.3%

وبمقدار 230.0 مليون دينار. وفيما يلي جدول يُبين أرصدة التسهيلات والقروض الممنوحة من المصرف:

جدول رقم (53): التسهيلات والقروض الممنوحة

"مليون دينار"

البيان	2015	2016	معدل التغير%
حسابات جارية مدينة	729.9	927.6	27.1
قروض محلية	144.2	141.3	-2.0
قروض دولية	682.4	692.9	1.5
قروض دعم لمؤسسات مستثمر فيها	467.6	489.2	4.6
قروض وسلف للموظفين	14.2	17.2	20.7
إجمالي القروض والتسهيلات	**2,038.2**	**2,268.2**	**11.3**
يخصم : المخصص الخاص للقروض والتسهيلات	301.3	307.5	2.1
صافي القروض والتسهيلات	**1,736.9**	**1,960.7**	**12.9**

4- إستثمارات مالية متاحة للبيع بالصافي:

بلغ رصيد هذا البند بعد خصم المخصصات مبلغ 2,016.7 مليون دينار في نهاية عام 2016، مقابل 2,101.3 مليون دينار في نهاية عام 2015 ، بإنخفاض قدره 84.8 مليون دينار، حيث يمثل الإنخفاض في إستثمارات مالية متاحة للبيع في بيع بعض السندات ليصل رصيدها إلى 1,281.9 مليون دينار في نهاية عام 2016 . والجدول التالي يوضح ذلك :

جدول رقم (54): استثمارات مالية متاحة للبيع

"مليون دينار"

البيان	2015	2016	معدل التغير %
إجمالي الأستثمارات المالية المتاحة للبيع (الأسهم)	787.3	828.7	5.3
يطرح : مخصص تدني القيمة الدفترية (الأسهم)	79.1	94.1	19.0
صافي الأستثمارات المالية المتاحة للبيع (الأسهم)	**708.2**	**734.6**	**3.7**
صافي الأستثمارات المالية المتاحة للبيع (السندات)	**1,393.1**	**1,281.9**	**-8.3**
صافي الأستثمارات المالية المتاحة للبيع	**2,101.3**	**2,016.5**	**-4.3**

5- الأستثمارات الأخرى:

يمثل هذا البند كل من الأستثمارات العقارية، الأستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الأستحقاق والأستثمارات في الشركات التابعة والشقيقة، حيث شهد هذا البند في نهاية العام 2016 التطورات التالية:-

- سجل رصيد بند الأستثمارات العقارية 39.8 مليون دينار في نهاية عام 2016، مقابل 38.4 مليون دينار في نهاية عام 2015.
- بلغ رصيد بند الأستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق مبلغ 263.9 مليون دينار في نهاية عام 2016، مقابل 118.7 مليون دينار في نهاية عام 2015 أي بإرتفاع وقدره 145.3 مليون دينار .
- بلغ بند الأستثمارات في الشركات التابعة والشقيقة (بالصافي) 2,895.1 مليون دينار في نهاية عام 2016 ، مقابل 2,708.8 مليون دينار ، بزيادة مقدارها 186.3 مليون دينار.

6- أرصدة مدينة وأصول أخرى :

بلغ رصيد هذا البند قبل خصم المخصصات مبلغ 387.3 مليون دينار في نهاية عام 2016، مقابل 269.3 مليون دينار في نهاية عام 2015 ، أي بإرتفاع وقدره 118.1 مليون دينار ، والجدول التالي يوضح الأرصدة المدينة والأصول الأخرى:

جدول رقم (54): أرصدة مدينة واصول اخرى

"مليون دينار"

البيان	2015	2016	معدل التغير %
مصاريف مدفوعة مقدماً	0.8	0.7	-13.8
إيرادات فوائد مستحقة	96.0	129.6	35.0
أرصدة مدينة متنوعة	172.2	256.6	49.0
أصول ثابتة بالطريق	0.3	0.4	55.2
الإجمالي	**269.3**	**387.3**	**43.9**

7- الأصول الثابتة :

بلغ رصيد صافي الأصول الثابتة في نهاية عام 2016 بعد خصم المخصصات 15.1 مليون دينار مقابل 15.2 مليون دينار في نهاية عام 2015.

ثانياً : الخصوم

1- ودائع المصارف لدى المصرف الليبي الخارجي :

بلغ رصيد ودائع المصارف 11,091.5 مليون دينار في نهاية عام 2016، مقابل 9,452.4 مليون دينار في نهاية عام 2015، أي بإرتفاع وقدره 1,639.1 مليون دينار وما

نسبته 17.3%، وفيما يلي بيان بالأرصدة المودعة لدى المصرف كما هى موضحة بالجدول التالي:

جدول رقم (55): ودائع المصارف

"مليون دينار"

البيان	2015	2016	معدل التغير %
مصرف ليبيا المركزي	**7,961.4**	**10,030.7**	**26.0**
– حسابات جارية	1,514.1	681.5	**-55.0**
– ودائع لأجل	6,447.3	9,349.1	**45.0**
أرصدة للمصارف الأخرى	**1,491.0**	**1,060.8**	**-28.9**
– حسابات جارية	1,486.1	1,055.8	**-29.0**
– ودائع لأجل	4.9	5.1	**3.5**
الإجمالي	**9,452.4**	**11,091.5**	**17.3**

2- ودائع العملاء :

إنخفض رصيد هذا البند بمقدار 702.5 مليون دينار ، وبنسبة 7.6% ليصل رصيده إلى 8,493.2 مليون دينار في نهاية عام 2016 ، مقابل 9,195.5 مليون دينار في نهاية عام 2015، حيث تركز هذا الإنخفاض في بند ودائع تحت الطلب وودائع لأجل / مؤسسات مالية. والجدول التالي يوضح ذلك :

جدول رقم (56) : ودائع العملاء

"مليون دينار"

البيان	2015	2016	معدل التغير %
ودائع تحت الطلب	5,952.3	5,698.5	-4.3
ودائع لأجل / مؤسسات مالية	1,101.1	590.3	-46.4
ودائع لأجل / مؤسسات غير مالية	2,010.4	2,052.4	2.1
ودائع مجمدة	131.4	151.6	15.5
الحسابات الجارية غير المتحركة	0.6	0.3	-50.0
الإجمالي	**9,195.6**	**8,493.2**	**-7.6**

3- التأمينات النقدية :

إرتفع رصيد بند التأمينات النقدية بمقدار 76.8 مليون دينار ليصل إلى 946.1 مليون دينار في نهاية عام 2016 ، مقابل 869.31 مليون دينار في نهاية عام 2015 . والجدول التالي يوضح ذلك :

جدول رقم (57): التأمينات النقدية

"مليون دينار"

البيان	2015	2016	معدل التغير %
تأمينات مقابل تسهيلات إئتمانية غير مباشرة	371.5	434.8	17.0
تأمينات مقابل تسهيلات إئتمانية مباشرة	497.8	511.3	2.7
الإجمالي	**869.3**	**946.1**	**8.8**

4- أرصدة دائنة وإلتزامات أخرى :

بلغ رصيد هذا البند 241.2 مليون دينار في نهاية عام 2016، مقابل 209.6 مليون دينار في نهاية عام 2015 ، مسجلاً بذلك إرتفاعاً وقدره 31.6 مليون دينار وما نسبته 15.0%.

جدول رقم (58): أرصدة دائنة

"مليون دينار"

البيان	2015	2016	معدل التغير %
مصاريف وفوائد مستحقة	10.6	14.6	37.5
دائنون وأرصدة دائنة أخرى	199.0	226.6	13.8
الإجمالي	**209.6**	**241.2**	**15.0**

5- الضرائب والمخصصات الأخرى :

بلغ رصيد الضرائب 76.3 مليون دينار في نهاية عام 2016 ، مقابل 46.2 مليون دينار في نهاية عام 2015 ، فيما بلغ رصيد المخصصات الأخرى 83.3 مليون دينار في نهاية عام 2016، مقابل 65.9 مليون دينار في نهاية عام 2015.

6- حقوق المساهمين وأرباح العام:

- **رأس المال المكتتب فيه والمدفوع:** حدد رأس مال المصرف المكتتب فيه والمدفوع بمبلغ 3.0 مليار دولار، مقسم إلى (30,000,000) سهماً أسمياً، قيمة كل منها 100.0 دولار مملوكة بالكامل لمصرف ليبيا المركزي.
- **الأحتياطيات:** سجل رصيد الأحتياطي القانوني نحو 509.9 مليون دينار، فيما سجل رصيد احتياطي الطوارئ ورصيد الأحتياطي العام نحو 201.8 مليون دينار و462.4 مليون دينار على التوالي في نهاية عام 2016.

- حقق المصرف الليبي الخارجي خلال عام 2016، أرباحاً قدرها 288.9 مليون دينار بنسبة 34.7% وبزيادة 130.9 مليون دينار عن أرباح عام 2015 والتي بلغت 214.4 مليون دينار.

الإلتزامات العرضية والأرتباطات الرأسمالية:

بلغ رصيد هذا البند 4,561.2 مليون دينار في نهاية عام 2016، مقابل 3,806.9 مليون دينار في نهاية عام 2015.

الجدول رقم (59) المركز المالي للمصرف

"مليون دينار"

البند	2015	2016	مقدار التغير	نسبة التغير %
الأصول:				
نقدية وأرصدة لدى المصارف	19,018.0	20,095.2	1,077.3	5.7
محافظ إستثمارية	290.1	303.7	13.6	4.7
تسهيلات وقروض (بالصافي)	1,736.9	1,960.7	223.8	12.9
إستثمارات مالية متاحة للبيع (بالصافي)	2,106.2	1,956.0	-150.2	-7.1
إستثمارات محتفظ بها للإستحقاق	118.7	263.9	145.3	122.4
إستثمارات عقارية	38.4	39.8	1.3	3.5
إستثمارات في شركات تابعة وشقيقة (بالصافي)	2,708.8	2,895.1	186.3	6.9
أرصدة مدينة وأصول أخرى (بالصافي)	245.0	353.9	108.9	44.4
أصول ثابتة (بالصافي)	15.2	15.1	-0.1	-0.3
مجموع الأصول	**26,277.3**	**27,883.4**	**1,606.1**	**6.1**
الإلتزامات				
ودائع المصارف	9,452.4	11,091.5	1,639.1	17.3
ودائع زبائن	9,195.5	8,493.0	-702.5	-7.6
التأمينات النقدية	869.2	946.1	76.9	8.8
أرصدة دائنة والتزامات أخرى	209.6	241.2	31.5	15.0
مخصصات أخرى	65.9	83.3	17.4	26.5
الضرائب	46.2	76.3	30.6	15.1
مجموع الإلتزامات	**19,838.8**	**20,931.4**	**1,092.6**	**5.5**
حقوق المساهمين				
رأس المال المكتتب به والمدفوع	4,178.7	4,324.5	145.8	3.5
الإحتياطي القانوني	492.7	509.9	17.2	3.5
إحتياطي الطواري	195.0	201.8	6.8	3.5
الإحتياطي العام	446.8	462.4	15.6	3.5
أرباح قابلة للتوزيع	911.0	1,164.4	253.5	27.8
مجموع حقوق المساهمين	**6,224.2**	6,663.0	**438.9**	**7.1**
أرباح العام	214.4	288.9	74.5	34.7
مجموع حقوق المساهمين وأرباح العام	**6,438.5**	**6,951.9**	**513.4**	**8.0**
مجموع الخصوم	**26,277.3**	**27,883.4**	**1,606.1**	**6.1**
إلتزامات عرضية وإرتباطات	3,806.9	4,561.2	754.3	19.8

المصدر: المصرف الليبي الخارجي .

المصارف المتخصصة

● مصرف التنمية:

يقوم مصرف التنمية بمنح القروض وتمويل المشاريع الإنتاجية والخدمية الكبيرة والمتوسطة، وذلك بهدف تطوير القطاع الإنتاجي والخدمي وتشجيع المشروعات التي تستخدم الأساليب الحديثة في التصنيع، خاصة تلك التي تقوم باستخدام المواد الخام المتوفرة محلياً، وقد تمّ توسيع دائرة أنشطة المصرف لتشمل: وسائل النقل، الخدمات الصحية والعلاجية، المواد الغذائية والأعلاف، والقيام بدور فاعل في التنمية الاقتصادية، حيث بلغت قيمة القروض الممنوحة خلال العام 2015 نحو 2.7 مليون دينار، وقد إنخفضت بنسبة 90.4% عما كانت عليه في عام 2014 والبالغة 28.3 مليون دينار، وذلك بسبب اعتماد المصرف على ما يخصصه من أموال من الميزانية العامة.

وتجدر الاشارة إلى انه لا تتوفر بيانات عن المصرف للعام 2016 .

الجدول التالي يوضح القروض الممنوحة خلال عامي 2014 و 2015 موزعة حسب الأنشطة:

جدول رقم (60) : عدد وقيمة القروض الممنوحة من مصرف التنمية

" مليون دينار "

نوع القرض	2014		2015	
	العدد	القيمة	العدد	القيمة
بناء وتشييد	18	20.6	1	0.450
وسائل نقل	33	5.3	15	2.287
غذائية وأعلاف	4	2.1	0	0.0
خدمية	1	0.139	0	0.0
خشبية وورقية	0	0.0	0	0.0
نسيجية وجلود	0	0.0	0	0.0
بلاستيكية وكيماوية	1	0.050	0	0.0
خدمات سياحية	1	0.165	0	0.0
معدنية وهندسية	0	0.0	0	0.0
خدمات صحية وعلاجية	0	0.0	0	0.0
أخرى *	–	111.8	0	0.0
الإجمالي	**58**	**28.354**	**16**	**2.737**

المصدر : مصرف التنمية .

● **المصرف الزراعي:**

يقوم المصرف الزراعي بتقديم القروض والتسهيلات الائتمانية للمزارعين والمربين الأفراد والشركات والمشاريع الزراعية العامة، حيث بلغت قيمة القروض الممنوحة من قبل المصرف خلال العام 2011 نحو 113.3 مليون دينار، مقابل 34.0 مليون دينار في نهاية عام 2010، مظهراً بذلك إرتفاعاً قدره 79.3 مليون دينار.

وبتحليل الأهمية النسبية للقروض، يتضح أن القروض قصيرة الأجل شكلت ما نسبته 32.9% من إجمالي القروض الممنوحة من المصرف الزراعي، لتصل إلى نحو 37.3 مليون دينار، وشكلت القروض متوسطة الأجل ما نسبته 67.1% من إجمالي القروض الممنوحة، لتصل إلى نحو 76.0 مليون دينار، وتجدر الاشارة إلى انه لا تتوفر بيانات عن المصرف للسنوات 2012- 2016.

جدول رقم (61) : قيمة القروض الممنوحة من المصرف الزراعي

"مليون دينار"

العام	قصيرة	متوسطة	طويلة	الإجمالي
2010	23.1	10.2	0.7	34.0
2011	37.3	76.0	-	113.3

المصدر : المصرف الزراعي .

● **مصرف الادخار والأستثمار العقاري:**

بلغ رصيد القروض والتمويلات التي قدمها المصرف (عقارية، إنشائية) حتى نهاية عام 2011 نحو 7953.3 مليون دينار، مقابل 7,403.3 مليون دينار في نهاية عام 2010، أي بإرتفاع قدره 550.0 مليون دينار، أو ما نسبته 7.4%.

وقد بلغ رصيد القروض العقارية نحو 5745.7 مليون دينار في نهاية عام 2011 مقابل 5195.7 مليون دينار في نهاية عام 2010، مشكلة نسبة 100.0% من إجمالي القروض الممنوحة في عام 2011، وتجدر الاشارة أيضاً بأنه لا تتوفر بيانات عن المصرف للسنوات 2012-2015.

جدول رقم (62) : رصيد القروض الممنوحة من مصرف الادخار والأستثمار العقاري

" مليون دينار "

العام	القروض العقارية	مشاريع إنشائية	المجموع
2010	5,195.7	2,207.6	7,403.3
2011	5,745.7	2,207.6	7,953.3

● **المصرف الريفي:**

يهدف المصرف الريفي كغيره من المصارف المتخصصة، إلى اتاحة الفرصة لذوي الدخل المحدود والباحثين عن عمل، من خريجي المعاهد المتوسطة والعليا والمهنية والحرفية، لمزاولة أنشطة اقتصادية إنتاجية وخدمية من خلال منحهم قروضا صغيرة بشروط ميسرة بهدف رفع مستواهم المعيشي، حيث تظهر بيانات المصرف، ان عدد القروض الممنوحة خلال عام 2015 نحو 63 قرض بقيمة 371.5 مليون دينار سخرت كلها لنشاط الخدمي.

جدول رقم (63) : عدد وقيمة القروض الممنوحة

حتى نهاية عام 2015

" مليون دينار"

البيان	العدد	القيمة
خدمي	63.0	371.5
الحيواني (مواشي، نحل، دواجن)	0.0	0.0
حرفي	0.0	0.0
صناعي	0.0	0.0
زراعي	0.0	0.0
بحري	0.0	0.0
المجموع	**63.0**	**371.5**

المصدر: المصرف الريفي

خامساً : المؤسسات المالية غير المصرفية

تعد المؤسسات المالية غير المصرفية، أحد مكونات القطاع المالي في الاقتصاد الوطني، ويتواجد بعضها في شكل صناديق سيادية أُوكل إليها استثمار الفوائض من الإيرادات النفطية، وذلك بهدف تحقيق عوائد مالية، حيث تسهم في تنويع مصادر الدخل بما يحقق الاستقرار الاقتصادي، وتمارس تلك الصناديق نشاطها من خلال محافظ وشركات استثمارية، منها ما يمارس نشاطه في الخارج ليساهم في تحقيق عوائد مالية في إطار تنويع مصادر النقد الأجنبي، وعدم الاعتماد على النفط كمصدر وحيد للدخل، ومنها ما يمارس نشاطه في الداخل في إطار دعم حركة التنمية وتحقيق جملة من الأهداف الاجتماعية، لعل من أهمها تحقيق توزيع عادل للدخل ومكافحة الفقر ودعم شبكة الأمان الاجتماعي.

وفيما يلي إستعراض لأنشطة بعض المؤسسات المالية غير المصرفية :

●المؤسسة الليبية للاستثمار :

تأسست المؤسسة الليبية للأستثمار بموجب قرار اللجنة الشعبية العامة سابقاً رقم (205) لعام 2006، وأعيد تنظيمها بموجب القرار رقم (125) لعام 2007، والقرار (184) لعام 2008، والقانون رقم 13 لعام 2010، كمؤسسة مالية استثمارية تقوم بأستثمار الأموال الليبية في الخارج والداخل في مختلف المجالات المالية والاقتصادية، وبما يساهم في تنمية موارد الاقتصاد الوطني وتنويعها وتحقيق افضل العوائد المالية دعماً للخزانة العامة.

ونظراً لأستمرار تجميد أموال المؤسسة الليبية للأستثمار، فإن أداء المؤسسة يُعد متواضعاً خلال العام 2016، ويمكن إيجاز التطورات التي شهدتها أصول وخصوم المؤسسة في مايلي:

- سجلت أصول المؤسسة في عام 2016 نموا بلغت نسبته 0.8%، لتصل في نهاية عام 2016 إلى 68.0 مليار دولار، مقابل 67.5 مليار دولار في عام 2015.
- شكل بند استثمارات في شركات تابعة وحليفة ما نسبته 36.5% من هيكل أصول المؤسسة، ولم يشهد هذا البند اي تغير حيث حافظ على نفس رصيده في عام 2015، في حين شكل بند النقد وما في حكمه ما نسبته 31.4% من إجمالي أصول المؤسسة، مسجلاً إرتفاعاً طفيفاً بلغت نسبته 1.2%، ليصل إلى 21.3 مليار دولار عام 2016 مقابل 21.1 مليار دولار في عام 2015 .

- سجل رصيد الخصوم المتداولة (مجموع المطلوبات) في عام 2016 إنخفاضاً بنسبة 17.8%، حيث إنخفض، من 13.5 مليون دولار عام 2015 إلى 11.1 مليون دولار عام 2016، ويعزى هذا الإنخفاض إلى تراجع رصيد بند ذمم دائنة وأرصدة دائنة أخرى بقيمة 2.4 مليون دولار، حيث إنخفضت من 12.9 مليون دولار عام 2015 إلى 10.5 مليون دينار عام 2016.
- سجل رصيد حقوق المساهمين خلال عام 2016 إرتفاعاً بنسبة 0.8%، ليصل إلى 68.0 مليار دولار مقابل 67.5 مليار دولار عام 2015.

جدول رقم (64) : المركز المالي للمؤسسة الليبية للاستثمار في 2016.12.31

" مليون دولار "

البند	2015	2016
النقد وما في حكمه	21,097.3	21,348.2
ذمم مدينة وأرصدة مدينة أخرى	7,427.3	8,202.6
موجودات مالية متاحة للبيع	9,317.0	9,156.0
استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	1,833.5	1,783.8
أصول مالية محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق	91.8	32.0
محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية	1,236.3	1,023.1
استثمارات في شركات تابعة وحليفة	24,857.1	24,857.1
استثمارات لدى الغير	1,069.6	1,069.6
مشروعات تحت التنفيذ	365.8	370.0
أصول غير ملموسة	168.6	168.6
أصول ثابتة بالصافي	0.7	1.1
إجمالي الأصول	**67,465.0**	**68,011.9**
ذمم دائنة وأرصدة دائنة أخرى	12.9	10.5
مخصصات	0.6	0.6
مجموع المطلوبات	13.5	11.1
الموارد	65,265.1	65,265.1
احتياطي اعادة تقييم موجودات مالية متاحة للبيع	1,766.3	1,798.5
الارباح المجمعة	2,553.0	2,876.3
مجمع الارباح الموزعة	(2,456.2)	(2,456.2)
ارباح الفترة	323.3	517.1
مجموع حقوق الملكية	**451.5,67**	**68,000.8**
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	**67,465.0**	**68,011.9**

المصدر : المؤسسة الليبية للأستثمار.

صندوق التقاعد:

يتركز نشاط الصندوق في تحصيل الاشتراكات الضمانية واستثمار الأموال المحصلة وتقديم المنافع التقاعدية للمستفيدين، وقد حقق الصندوق فائضاً خلال العام 2016، ساهم في تحسين وضعه المالي ورفع حجم ومستوى جودة الخدمات التي يقدمها للمستفيدين منه، ويمكن إبراز أهم التغيرات المالية التي طرأت على الصندوق خلال عام 2016 في الأتي:

أولاً- الإيرادات :-

بلغ إجمالي الاشتراكات الضمانية المحصلة من قبل الصندوق خلال عام 2016 ما قيمته 4,098.7 مليون دينار، مقابل 2,848.9 مليون دينار تقريباً اشتراكات ضمانية محصلة خلال عام 2015، أي بزيادة قدره 43.9%، ويعزى ذلك إلى زيادة التعينات التي شهدتها اغلب الأجهزة الحكومية.

ثانياً- المصروفات :- بلغت المصروفات الفعلية لعام 2016 ما قيمته 3,863.4 مليون دينار مقابل 2,714.5 مليون دينار عام 2015، أي بنسبة زيادة 42.3%.

جدول رقم (65) : قائمة بالتدفقات النقدية لصندوق التقاعد لعام 2016

"مليون دينار"

البيان	القيمة
الإيرادات	**4,354.2**
الاشتراكات الضمانية	**4,098.7**
مال تقاعد العسكريين	255.5
ايجارات أملاك الصندوق	0.0
فوائد الودائع	0.0
عوائد استثمارات الصندوق	0.0
مساهمات الصندوق	0.0
إيرادات علاوة السكن للمتقاعدين المدنين	0.0
إيرادات الالتزامات القانونية	0.0
إيرادات أخرى	0.0
المصروفات	**3,863.4**
المعاشات والإعانات والمنح المقطوعة	1,367.9
المنافع العينية الضمانية	6.8
المعاشات والمكافآت العسكرية	435.0
المعاشات العسكرية الاستثنائية والمعاشات المربوطة وفق المادة (26) والمعاشات العسكرية وعلاواتها وعلاوة السكن للمتقاعدين المدنيين	3.6
مصروفات وأملاك واستثمارات الصندوق	2.2
المرتبات والمهايا والمصروفات العمومية	237.2
الحد الأدنى للمعاشات الضمانية والتقاعدية العسكرية	901.3
الفائض	**490.8**

المصدر : صندوق الضمان الاجتماعي.

إنتهى التقرير ،،،